الأمم المتحدة

A/S-23/PV.8

# الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٨**
الخميس، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**البند ٣ من جدول الأعمال** (تابع)

**وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة**

**(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/S-23/7)**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٥ من تقريرها (A/S-23/7). لقد اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار دون تصويت.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار S-23/1).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد انتهينا من النظر في البند ٣ من جدول الأعمال.

**البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال** (تابع)

**استعراض وتقييم التقدم المحرز في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر الواردة في منهاج عمل بيجين**

**الإجراءات والمبادرات الأخرى اللازمة لتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجين**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى بيان معالي السيدة تيمبي أشيرة أسيح – آيسا، وزيرة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة في توغو.

**السيدة أسيح – آيسا** (توغو) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي أن أنقل لكم تحيات حارة من الجنرال جناسينجبي إياديما، رئيس جمهورية توغو، وحكومة وشعب توغو.

بالنيابة عن الوفد المرافق، وبالأصالة عن نفسي، أود أيضا أن أعرب عن الارتياح للأسلوب الممتاز الذي تديرون به عملنا، سيدي الرئيس.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-47016 (A)

وتتسم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بأهمية خاصة بالنسبة لحكومة توغو لأنها تشكل معلما إضافيا بارزا في مواصلة عمل المجتمع الدولي لتحسين حالة النساء والفتيات في مستهل الألفية الثالثة. ووفقا للالتزامات المعتمدة في بيجين، وكذلك الالتزامات المتعهد بها من خلال العديد من الصكوك الدولية ذات الصلة، يجري الاضطلاع بجهود لا تكل لكفالة التنمية المتسقة والمتكاملة للنساء والفتيات عن طريق إنشاء بيئة أكثر كفاية ومواتية لتوفير الحظ والفرص.

وقد أصبح من الشواغل الرئيسية لسياستنا الإنمائية ضمان المواطَنة الكاملة للمرأة والحقوق الأساسية على قدم المساواة مع الرجل. والالتزامات المعقودة لم تنعكس في إنشاء لجنة وطنية لمتابعة منهاج عمل بيجين فحسب، ولكن أيضا في إعداد مشروع خطة عمل وطنية تستمر لمدة خمس سنوات، ولها ٧ من المجالات ذات الأولوية تشمل التعليم والصحة وحقوق المرأة والعمالة.

ولكن ينبغي التأكيد على أن النهوض بوضع المرأة يتطلب بالضرورة تعاون الرجال، والشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والتعاون بين شركاء التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وخاصة وكالات الأمم المتحدة.

ومن هذا المنظور أعطينا الأولوية لتعدد المجالات والتفاعل داخل اللجنة الوطنية بالجمع بين ممثلي هياكل الدولة، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات النسائية ووكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وهذا الخيار الاستراتيجي قد عزز أيضا التضامن والتعاون وأتاح رؤية أفضل للمشاكل التي تعاني منها المرأة وما يتصل بذلك من اتساق في العمل.

وفي ذلك السياق، وبمحاذاة عملية اللامركزية الجارية في بلدي منذ سنوات عديدة، فإن اللجنة الوطنية لمتابعة مؤتمر بيجين ترتبط على صعيدي الولاية والوحدات الفرعية للولاية باللجان المحلية المكوّنة من الرجال والنساء من مختلف الخلفيات الاجتماعية والمهنية. وقد مكّن هذا الانتشار على نطاق الوطن من تحمُّل المسؤولية بصورة فعلية ومشاركة المجتمع مشاركة فعالة على مستوى القواعد الشعبية.

واسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز عن بعض التقدم الذي أحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين من خلال خطة عملنا. وما من شك في أن التقدم الذي أحرز غير كاف، ولكنه تقدم ملموس. وما زلت متفائلة فيما يتعلق بآثاره الإيجابية على وضع النساء والفتيات، بالنظر إلى توفر العزيمة السياسية لحكومة توغو على مكافحة عدم المساواة والإجحاف وتصميم النساء القوي والمتزايد على تحرير أنفسهن من التمييز القائم على أساس نوع الجنس والفقر.

ولما كانت الأمية بين النساء من العوائق الرئيسية للمساواة والتنمية والسلام، فإن حكومة توغو قد وضعت تعليم الفتيات، ومحو الأمية الوظيفي والتدريب المهني للمرأة في صدارة خطتها للعمل. ومما يشجع التشديد على أن الحكومة، منذ البداية، باعتمادها لتدابير معينة، قد وضعت مبادئ توجيهية محددة وواضحة. وعلى هذا النحو أصبح اللجوء إلى التمييز الإيجابي فيما يتعلق بالتعليم ضروريا من أجل تشجيع تعليم الفتيات، ولا سيما في المناطق الريفية. ومن المحاسن الأخرى لهذا التدبير أنه يهدف إلى مكافحة الزواج المبكِّر.

وبالتالي فإن حكومة توغو خفضت تكلفة تعليم الفتيات في المرحلة الأولية وفي نفس الوقت فضّلت إعطاء المنح الدراسية للاتي يصلن المرحلة الجامعية. ويمكن للمرء هنا أن يسلِّط الضوء على العمل المكمِّل الذي قام به العديد من شركاء التنمية، الذين أسهموا، من خلال برامج خاصة، في تحسين نوعية البنى الأساسية المدرسية، وتدريب المعلمين

ورعاية الطلبة الفقراء في المناطق الريفية بمنحهم وسائل التدريس والإمدادات والملابس المدرسية.

إن العنف الموجّه ضد النساء حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها ويجب أن يحارب مهما كلّف ذلك، إذا أردنا تهيئة مناخ من السلام والازدهار. ولهذا فإننا نستخدم في استراتيجيتنا نُهجا ابتكارية لتوعية مختلف الفئات الاجتماعية بالحاجة الماسة إلى إنهاء الممارسات الضارة بصحة المرأة، التي تشكِّل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، اتخذت حكومة توغو خطوة شجاعة بسنِّها قانون ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي يحظر ختان الأنثى، الذي تقع ضحيته حوالي ١٢ في المائة من نساء توغو. ولذلك فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة، بالتعاون مع وزارات الصحة والعدل والداخلية والأمن، والمنظمات غير الحكومية، شنّت حملة إعلامية واسعة لإشاعة المعرفة بهذا القانون.

وقمنا مؤخرا بتنظيم يومين لدراسة العنف الموجّه ضد النساء للزعماء التقليديين ومديري الأقاليم ومقار الشرطة.

وفي ذات الوقت نقوم بحملة واسعة في جميع أنحاء البلد لمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم. ويسر توغو أنها استضافت في الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، الاجتماع الإقليمي لوزراء دول غرب ووسط أفريقيا المعني بحقوق المرأة والأطفال، الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وهذا الاجتماع، الذي أطلق الحركة العالمية من أجل الأطفال، وضع سلسلة من التوصيات الواردة فيما يسمى بمنهاج لومي.

وفيما يتعلق بتعزيز قدرة المرأة الاقتصادية، فإن مسألة حصول المرأة على وسائل الإنتاج، مثل القروض، والأرض، والتكنولوجيا الملائمة وفي الزراعة، أصبحت تعالج على نحو متزايد من خلال توفر القروض الصغيرة للنساء. ومن المهم ملاحظة أن حكومة توغو أنشأت برنامج دعم للمدخرات والقروض وتعاونيات أخرى. وفي عام ١٩٩٨ كان هناك بالفعل ٥١ من الهياكل المالية اللامركزية.

وفي البيئة الريفية تملك الجماعات النسوية إطارا تقنيا تمّت التهيئة له من خلال هياكل الدولة والمنظمات غير الحكومية. وهكذا فإننا نشاهد هنا وهناك تعاونيات مشتركة للمدخرات والقروض تبرز فتتيح للنساء الريفيات فرصا لتحسين الإنتاجية لديهن وزيادة دخولهن.

وفيما يتعلق بدينامية النساء، فإن حسهن التجاري الحاذق وانضباطهن في سداد القروض، وإمكانية تنمية العمل التجاري النسوي بإنشاء أعمال تجارية صغيرة ومتوسطة ومصرف، تجذب الانتباه العام. وهناك دراسات جارية وستؤدي عما قريب إلى اتخاذ قرارات ملموسة.

وعلى الصعيد السياسي تدرك النساء أن مشاركتهن الفعالة في إدارة الشؤون العامة أصبحت لازمة من الآن فصاعدا، وكذلك إعادة تعزيز نسيج الروابط النسوية من خلال إنشاء شبكات للعمل.

وينبغي لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء بصورة فعالة والإسهام في التنمية البشرية والسلام الدائم أن يتحقق من خلال تنفيذ سياسات وطنية مستدامة تشجع حصول الفتيات الشابات على التعليم والتدريب، وتعزيز قدرة المرأة الاقتصادية، وتطبيق تدابير قوية للقضاء على العنف الموجّه ضد النساء واعتماد استراتيجيات تشمل المشاركة الكاملة للنساء في الإدارة المدنية.

بيد أنه من المهم إدراك أنه بالقدر الذي قد تمتدح به الجهود التي يبذلها عدد من البلدان، فإن تلك الجهود لن تحقق بالتأكيد الأهداف الموضوعة في بيجين بدون تضامن دولي. دعونا جميعا، حكومات ومنظمات دولية، ومنظمات غير

حكومية، ومجتمع مدني نلزم أنفسنا في نهاية هذه الدورة الاستثنائية بالقيام بكل ما يمكن حتى تشهد بداية الألفية الثالثة المرأة معترفا بها على جميع المستويات. دعونا نتأكد من أن وضع المرأة سوف يتحسن أكثر من أي وقت مضى، وأن المرأة في جميع أرجاء العالم، من القرى النائية للغاية إلى أكبر مناطق العواصم، لن تعاني بعد ذلك من العنف، وآثار الصراع المسلح، والمرض، والأمية، والجهل، والفقر.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى معالي السيدة تاديليش مايكل، وزيرة القطاع الفرعي لشؤون المرأة، مكتب رئيس وزراء إثيوبيا.

**السيدة مايكل** (إثيوبيا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي حقا أن أخاطب هذا الجمع بصفتي رئيسة للوفد الإثيوبي في الدورة الاستثنائية بيجين + ٥ التي انتظرناها بحماس، والمعنونة ''المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين''.

كما أود أن أعرب عن خالص تقدير وفدي لجميع التحضيرات لهذا المؤتمر، والتي في سياقها انتهزت إثيوبيا الفرصة لاستضافة المؤتمر الإقليمي الأفريقي السادس المعني ببيجين + ٥، والذي عقد في أديس أبابا من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

واسمحوا لي أن أنقل إليكم التحيات الحارة من نساء أفريقيا اللائي يمارسن حقوقهن الانتخابية التي كان شهر أيار/مايو نتيجة لها مميزا بالديمقراطية والنصر مما سمح لحكومة وشعب إثيوبيا بإعادة التركيز على الأنشطة الإنمائية.

وتؤكد حكومتي من جديد التزامها بالنهوض بوضع المرأة بتنفيذ جميع صكوك حقوق الإنسان والمعاهدات ذات الصلة بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي وقّعتها إثيوبيا عام ١٩٨١ وكذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين.

وعلى الرغم من أن مؤسسات الحكومة تلعب دورا حاسما في تنفيذ السياسات النسائية الوطنية ومنهاج عمل بيجين، فمن المعترف به أن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية دورا هاما في التنفيذ الناجح للمنهاج. كما وضعت استراتيجيات للتعاون المشترك بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من خلال مكتب شؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية. وتركِّز الاستراتيجيات الموضوعة على مجالات تنظيم نوع الجنس، والدعوة، وبناء القدرات، ودعم منظمات المرأة الريفية والتنظيمات.

وفي المرحلة التي نمر بها الآن، فإن لتنظيم نوع الجنس في المحاولات الإنمائية القطاعية الأخرى والنهوض بالأنشطة المحددة لنوع الجنس، أهمية متساوية إذا قصد منها إحداث تغيير في حياة غالبية النساء. وهكذا يجب إعطاء الاهتمام والدعم إلى البرامج المحددة لنوع الجنس أيضا.

وطبقا للالتزام الذي دخلت فيه حكومة إثيوبيا، فإنها تبذل الجهود لتحقيق إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي نص على ١٢ من مجالات الاهتمام الحاسمة التي يتعين للبلدان أعضاء الأمم المتحدة معالجتها. وقد نظر في معظم القضايا المثارة والمعتمدة بوصفها من مجالات الاهتمام الحاسمة ووضعت على برنامج الأولويات العليا للحكومة الإثيوبية، تمشيا مع برامج بلدنا التعميرية والإنمائية، لمسائل مثل القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والبرامج الإنمائية لقطاع الطرق.

وفيما يتعلق بالفقر، ومن أجل الاستغناء عن تراثنا الماضي وتحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية للناس، أصدرت حكومتي سياسات سليمة وصممت برامج يمكن تشغيلها. ونفّذت في السنوات الخمس الماضية برنامج الإبلاء الاقتصادي الأول الذي شن في بداية عام ١٩٩٢ ثم برنامج السنوات الخمس المتعلق بالتنمية والسلام والديمقراطية.

وثمة صيغة أخرى اعتمدتها الحكومة للتقليل من الفقر، تمثلت في تكثيف برامج التوسع الزراعي بدعم المدخلات الزراعية المناسبة لصغار المزارعين. وبالإضافة إلى ذلك كانت الخطوة الأخرى المتخذة هي توزيع الائتمانات على فقراء الحضر والريف. وكان خمسون في المائة من المستفيدين المستهدفين من رئيسات الأسر المعيشية والفتيات اللائي تركن المدارس.

والصندوق الإثيوبي للتأهيل والتنمية الاجتماعيين، الممول في معظمه من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي، يهدف أساسا إلى مساعدة المجتمعات الريفية الفقيرة، ويركِّز على المرأة بصورة خاصة. وتتمثل الأهداف الكلية لهذا البرنامج في تخفيف حدة الفقر عن طريق تقديم الأرصدة والخدمات وبناء القدرات التي تشمل المهارات الإدارية والتقنية. ونتيجة للإجراءات التي اتخذت من تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، استفاد ما مجموعه ٦٤٣ ٩١٥ ٩ نسمة من البرنامج، كان من بينهم ٠٨٧ ٩٢٢ ٤ امرأة.

وبالمثل تلعب المنظمات غير الحكومية دورا حاسما في البرامج الإنمائية لتقليل الفقر، بهدف تحسين نوعية حياة سكان الريف من خلال الأنشطة المدرّة للدخل، وعن طريق النهوض بمشاركة المرأة، وبتوفير الدعم اللازم لزيادة تمكينها الاقتصادي. وتقوم المنظمات غير الحكومية، التي نظمت تحت ١٠ مؤسسات للتمويل الصغير، بتوزيع الائتمان على الفقراء، مع مزيد من التركيز على المرأة. ومن بين العدد الإجمالي للمستفيدين من مؤسسات التمويل الصغير هناك ما بين ٥٥ و ٦٠ في المائة من النساء.

وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب، ترمي سياسة التعليم والتدريب وتصميم برنامج التنمية لقطاع التعليم أساسا إلى توزيع الفرص بالتساوي، وتحسين النوعية، وزيادة معدل الالتحاق وعبور الثغرة بين مشاركة الذكر والأنثى وإنجاز الذكر والأنثى في المدارس. وحتى الآن فإن النتائج المسجلة في زيادة التحاق الأنثى في جميع مراحل التعليم، ولا سيما الارتفاع في المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٢٠,٤ في المائة في ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٣٥,٣ في المائة في ١٩٩٨-١٩٩٩، كانت مشجعة جدا. وبالمثل زاد المجموع الإجمالي لمعدل الالتحاق من ٢٦,٢ في المائة إلى ٤٥,٨ في المائة أثناء الفترة المستعرضة. وأشير إلى أنه رغم زيادة التحاق الفتيات في المستويات الابتدائية والثانوية والعليا، فإن الثغرة بين الجنسين لا تزال قائمة وتحتاج إلى زيادة عبورها.

وبالمثل فإن الزيادة في معدل التحاق الفتيات بالمدارس التقنية والمهنية، وبمراكز تنمية المهارات، والزيادة في معدل تعلم القراءة والكتابة من ٢٣ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٢٦,٦ في المائة عام ١٩٩٨، وانتشار نسبة عالية من معرفة القراءة والكتابة في قطاع كبير من السكان أمور تم التأكيد عليها. وزيادة على ذلك حدثت زيادة في عدد المدارس، عن طريق مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والإجراءات المؤاتية للمرشحات اللائي يرغبن في الالتحاق بمؤسسات تدريب المدرسين.

وفي الوقت ذاته برزت العوامل التي تحد من زيادة معدل مشاركة الطالبات، ووجد أنها تشمل: سلوك الوالدين تجاه تعليم الفتيات؛ وعدم تيسر الوصول إلى المدارس، وخاصة في المناطق الريفية؛ وعدم كفاية الأموال اللازمة للتوسع في الفرص؛ والافتقار إلى المواد التعليمية الكافية؛ وانخفاض نوعية التعليم بسبب عدم تمتع المعلمين بالمؤهلات الكافية.

أما الأخطار التي تتهدد الحالة الاجتماعية الاقتصادية للبلد فهي نتيجة الحالة الصحية ولا سيما عدم كفاية الخدمات، وأساسا في المناطق الريفية؛ وبسبب المشاكل

الصحية الرئيسية للإناث، المتصلة منها بمشاكل الولادة بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ وتأثيرات الممارسات التقليدية الضارة؛ والضعف أمام التعرض لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أجري استقصاء للممارسات التقليدية الضارة، وشنّت حملة مكثفة بقصد القضاء عليها مع الإشارة بوجه خاص إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويشدد برنامج تنمية القطاع الصحي بصورة أساسية على وضع معيار ميسّر ومقبول لنظام الخدمات الصحية تعطى فيه الأولوية للنساء والأطفال.

وينبغي التأكيد على الإنجازات الناشئة عن تنفيذ سياسة القطاع الصحي وبرنامج تنمية القطاع الصحي. فهذه الإنجازات تشمل زيادة في المرافق عن طريق مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتوسيع نطاق التغطية بالخدمات. وعلى هذا زيدت خدمات صحة الأم والطفل وزيدت التطعيمات بينما ارتفعت التغطية بالخدمات الصحية المحتملة من ٤٥ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٥٢ في المائة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨.

ونظرا لتزايد أخطار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز نشطت حملات الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية والجماعات النسائية والمجتمع بصفة عامة ضد هذه الجائحة. والمجلس الوطني لمكافحة الإيدز الذي يرأسه رئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية مكلّف بصفة أساسية بتقديم الدعم اللازم للنساء والأطفال كي يتولوا حماية أنفسهم، وبتقديم المساعدة إلى المصابين بالفعل أو اليتامى أو الأرامل.

وفيما يتعلق بالتشريعات فإن إثيوبيا بوصفها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة قد صدّقت على العديد من الاتفاقيات والإعلانات المعتمدة في مختلف الأوقات. ويشمل ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. وبالتزام حكومة إثيوبيا الأكيد بحماية حقوق المرأة على النحو المبين تماما في دستورها، ظلت تبذل الجهود الرامية إلى تعديل وإلغاء القوانين والممارسات التمييزية المفروضة على الإناث من السكان. والمجالات الأساسية للتركيز خلال عملية تنقيح، وفي نهاية المطاف تعديل قانون الأسرة هي الأحكام التمييزية المتصلة بالزواج والعلاقات الأسرية كالسن المؤهّل للزواج، وشروط إبرام عقد الزواج، والعلاقة بين الزوجين ودورهما في إدارة البيت، وكذلك الأحكام المتصلة باختيار محل الإقامة وملكية العقارات وتربية الأبناء، والطلاق والتحكيم الأسري وما شابه ذلك. وترمي التدابير المتخذة حتى الآن إلى تنقيح القوانين والتمهيد لسنِّها وهي خطوة إلى الأمام في مجال تحسين وضع المرأة في إثيوبيا، رغم أنه لا يزال أمامنا الكثير الذي يتعين عمله.

أما عن المرأة في عمليات اتخاذ القرارات فقد أوجدت ضمانة حقوق المرأة عن طريق إصدار قانون الانتخاب والأحكام الواردة في الدستور أساسا إيجابيا لتمكين المرأة. وقد لوحظ أن مشاركة المرأة في التصويت في الانتخاب السابق كانت مرتفعة وإن كان تمثيلها في المناصب والمقاعد البرلمانية هزيلا. وأظهرت نتائج انتخابات عام ١٩٩٥ أن مشاركة المرأة في الترشح للمقاعد البرلمانية منخفضة. وعلى أساس الحاجة إلى زيادة تمكين المرأة أعطيت أولوية عالية لإذكاء الوعي والتثقيف في القضايا من قبيل حقوق الإنسان والحقوق القانونية وبناء قدرة المرأة. وفي الوقت نفسه ثمة حاجة إلى زيادة تثقيف الجمهور بشأن حقوق الإناث والدور الذي تؤديه المرأة في بناء الأمة شريكة للرجل على قدم المساواة.

ومراعاة لتلك الظروف بذلت الجهود لبناء قدرات المرأة عموما والمرشحات المحتملات للانتخاب الذي جرى في أيار/مايو ٢٠٠٠ خصوصا وذلك في برامج إذكاء الوعي

على كل المستويات. وبدأت لجنة المرأة في مجلس النواب ومكتب شؤون المرأة والرابطات النسائية جهودا متضافرة لبناء قدرات المرأة المرشحة للانتخاب وللتصويت في الانتخابات المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٠. وعلى هذا وضعت برامج لزيادة الوعي بقضايا الجنسين، وخاصة ما يتعلق بالحقوق الدستورية للمرأة ونفذت في محافل شتى وعلى صعد مختلفة بقصد زيادة توعية الجماهير. واعتبرت النتائج إيجابية.

ولقد تحقق الكثير حتى الآن ولكن لا يزال يتعين القيام بما هو أكثر. ونحن نثق تماما أن السلام شرط أساسي للتنمية والمساواة. ففي حين أن إثيوبيا منهمكة تماما بالمساعي الإنمائية لإحياء الاقتصاد الوطني الذي ظل يتردى باستمرار لعدة عقود سقط بلدي ضحية لعدوان سافر قبل عامين. ولأكثر من سنتين ومن أجل السلام دأبت إثيوبيا على العمل الجاد وتعهدت لكل البلدان والأجهزة المحبة للسلام بأنها ستصد هذا العدوان وتعيد تركيز جهودها على التنمية. ومرة أخرى، ولأكثر من عامين، وإثيوبيا تقبل بالهوان إذ أنها تسمح لقرابة نصف مليون من مواطنيها، ثلاثة أرباعهم من النساء والأطفال بأن يعيشوا في ظروف مؤلمة، لا لشيء إلا لأنها تريد أن تمنح فرصة للسلام.

ولطالما راعت إثيوبيا ميثاق الأمم المتحدة مراعاة كاملة منذ التوقيع عليه قبل ٥٤ عاما. وثمة قواعد وقوانين دولية، والمفروض أنها وجدت ليطبّقها مواطنو العالم سواء أكانوا يعيشون في بلدان فقيرة أم غنية. وتلك المساواة أمام القانون هي التي يجب أن تراعيها الدول كبيرها وصغيرها على حد سواء حين تنضم إلى الهيئة العالمية، الأمم المتحدة، بصفتها أعضاء. فينبغي أن تكون الأمم المتحدة منظمة مبادئ واتحاد حقيقي ترعي وتكفل الاحترام الكامل لميثاقها.

ومع ذلك فإثيوبيا وإن خانها منفذو القانون الدولي اليوم، كما كانت من قبل تنجح في الدفاع عن سيادتها الإقليمية من خلال تضحيات الشعب الإثيوبي، الذي وقف دائما صفا واحدا أمام التحديات، بإجبار المعتدي على العودة من حيث أتى.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ثيبي دافيد موغامي، وزير العمل والداخلية في بوتسوانا.

**السيد موغامي** (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): تتوجه بوتسوانا بالشكر لمنظومة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء على التزامها بالنهوض بالمرأة. ونشيد بكل الذين بذلوا الجهود المتضافرة من أجل عقد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة عن موضوع ”المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“.

وخلال الأيام الثلاثة الماضية، اشتركت الدول الأعضاء مع وكالات الأمم المتحدة في مناقشات بشأن التقدم الذي تحقق، والقيود والتحديات التي ووجهت في تنفيذ منهاج عمل بيجين. ولذلك أود أن أضيف إسهام بوتسوانا إلى ما قيل.

لقد وفّر الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة فرصة هامة لتعزيز الجهود المستمرة للنهوض بقضية المرأة في بوتسوانا. والأنشطة التحضيرية التي قامت بها حكومة بوتسوانا والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة أدت إلى تعاون جديد بين الحكومة والمجتمع المدني، الأمر الذي مكّن من تحديد ستة مجالات من المجالات الحاسمة الاثني عشر التي تثير الاهتمام في منهاج عمل بيجين بوصفها مسائل ذي أولوية. والمجالات الحاسمة الستة كما أقرتها المرأة في بوتسوانا، ووفقا للأولوية هي المرأة والفقر، بما في ذلك تمكين المرأة اقتصاديا، ووجود المرأة في السلطة وصنع القرارات؛ وتعليم وتدريب المرأة؛ والمرأة والصحة؛ والعنف ضد المرأة وحقوق

الإنسان؛ ومجال الطفلة الذي يتعلق بالمجالات الحاسمة الخمسة السابقة.

المرأة والفقر، بما في ذلك تمكين المرأة اقتصاديا، هو مجال الاهتمام الوطني الذي يحظى بالأولوية الأولى لبوتسوانا. فالمرأة في بوتسوانا تعاني من الفقر والتهميش الاقتصادي أكثر مما يعانيه الرجل. وهناك عدد من العوامل التي تسهم في التفرقة في الإحساس بالفقر والحرمان الاقتصادي بين المجموعتين. وهذه العوامل تتضمن المعايير القانونية والثقافية التي تقيِّد حصول المرأة على الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها. والفوارق بسبب اختلاف الجنسين تقوم أيضا في النظام التعليمي، وهذا له أثر سلبي على استراتيجيات تخفيف الفقر. وقد وضعت الحكومة سياسات وبرامج لاستئصال الفقر حتى تزيد حصول المرأة على الموارد الإنتاجية، مثل الائتمانات، والتدريب وسائر الموارد. والمنظمات غير الحكومية توفر أيضا الدعم للأنشطة الاقتصادية للمرأة حتى تحسِّن وضعها الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالمرأة في السلطة وصنع القرارات، تعترف بوتسوانا بأن مشاركة المرأة في صنع القرارات على جميع المستويات في الحياة العامة والخاصة مسألة هامة تتعلق بحقوق الإنسان، وبتعزيز العملية الديمقراطية أيضا. وفي جهد لمعالجة الفوارق القائمة، بدأت حكومة بلدي تربية سياسية، وتعبئة اجتماعية، وممارسات للضغوط والتأييد. والشركاء الآخرون، وعلى وجه الخصوص المنظمات غير الحكومية، تتشارك مع الأحزاب السياسية وأجنحتها المتعلقة بالمرأة، من أجل تشجيع الأطراف السياسية على تأييد مطالب المرأة، الواردة في إعلاناتها. ونتيجة لهذه الجهود زاد تمثيل المرأة في برلمان بوتسوانا من ٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى أكثر من ١٨ في المائة بقليل في عام ١٩٩٩، بينما زاد في مجلس الوزراء من ١٢,٥ في المائة عام ١٩٩٤ إلى أكثر من ٢٣ في المائة بقليل عام ١٩٩٩. وتمثيل المرأة على مستوى الأمانة الدائمة في الحكومة وصل الآن إلى ٢٥ في المائة.

إن الخدمة العامة في بوتسوانا والبنك المركزي للبلاد ترأسهما امرأتان. وهناك برامج موضوعة لبناء قدرة لتمكين المرأة من القيادة وتولي الإدارة، وكذلك المعاملة التفضيلية في اختيار مستشارين وأعضاء في البرلمان بشكل خاص. والتحديات الكبرى في هذا المجال هي الموارد المحدودة للحملات وللتعليم السياسي، والأشكال النمطية السائدة للتفرقة بين الجنسين وعدم وجود خطة شاملة للمعاملة التفضيلية تركِّز على النهوض بالمساواة بين الجنسين على كافة المستويات.

وفيما يتعلق بمسألة تعليم وتدريب المرأة، تلتزم بوتسوانا بالمبدأ السامي الخاص بالتعليم باعتباره حقا من حقوق الإنسان الأساسية. لقد وضع برنامج مدته ١٠ سنوات للتعليم الأساسي. وسياستنا الوطنية فيما يتعلق بالتعليم جرى تنقيحها، ووسّع نطاق التعليم المهني والفني لجذب المزيد من النساء. واحتياجات التعليم الخاص للأمهات الشابات تفي بها المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة التي توفر للأمهات الشابات الفرصة لإكمال دراستهن على المستويين الثانوي والجامعي. والتحديات الكبرى في هذا المجال تتضمن المنشآت المحدودة للرعاية خلال اليوم، وحمل المراهقات، وانخفاض التحاق النساء في برامج التعليم العلمي والتقني وعدم توفر المدرسين المدرّبين تدريبا كافيا والمتحمسين لتقديم مناهج جديدة.

وفي مجال المرأة والصحة، من المهم أن نذكر أن صحة ورفاه الفرد نتاج للسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. وفي حالة بوتسوانا، على سبيل المثال، لا تزال المعايير والممارسات السلبية تقيد قدرة المرأة على خياراتها القائمة على الوعي فيما يتعلق بصحتها التناسلية

والإنجابية، وكذلك فيما يتعلق بتوفير خدمات الرعاية الصحية. ومع ذلك، خطت بوتسوانا بعض الخطوات الكبيرة في هذا المجال المتعلق بالمرأة والصحة. فمنذ عام ١٩٩٥، نقحت بوتسوانا المبادئ التوجيهية لتنظيم الأسرة، بهدف إزالة المعوقات القائمة أمام تقديم الخدمات الصحية للنساء والفتيات. وهناك أيضا تكامل بين مسألة الأمراض التي تنقل عن طريق الممارسة الجنسية والوقاية من مرض الإيدز مع خدمات تنظيم الأسرة وخفض انتقال فيرس الإيدز من المرأة إلى الطفل. ولا يزال هناك اهتمام متزايد بشأن الصحة التناسلية الإنجابية للمراهقين ، وهناك أيضا تحسين في الإعلام الصحي، الذي ترتب عنه خفض حمل المراهقات.

العنف ضد المرأة من بين المشاكل الاجتماعية السائدة والمتزايدة. وفي محاولة للتغلب على المشكلة، أجرت الحكومة مؤخرا دراسة بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن العنف ضد المرأة سيوضع على أساسها نهج متعدد القطاعات لمواجهة هذا الشر والقضاء عليه. ومن بين التدابير العديدة التي تتخذها بوتسوانا فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٦؛ وتعديل مجموعة القوانين الجنائية التي حسّنت القوانين المتصلة بالاغتصاب؛ وإنشاء ملجأ للنساء الضحايا؛ وإنشاء فريق العمل المشترك بين شرطة بوتسوانا والمنظمات غير الحكومية بشأن العنف العائلي.

وفي عام ١٩٩٧، قامت حكومة بوتسوانا باستعراض لجميع القوانين التي تميِّز ضد المرأة بغرض تعديلها. ومن أجل تعزيز المجالات الحاسمة الستة، كان على بوتسوانا أن تقيم آليات مؤسسية، وهذه تتضمن رفع مستوى الآلية الوطنية للفوارق بين الجنسين إلى وضع إدارة كاملة، ووضع سياسة وطنية معنية بالمرأة في التنمية، ووضع إطار برنامجي وطني بشأن الفوارق بين الجنسين، وتعزيز تحالف المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة وسائر منظمات المجتمع المدني التي تتناول مسائل التفرقة بين الجنسين وتشكيل المجلس الوطني المعني بالمرأة ولجنته الفرعية التي تركِّز على مجالات الاهتمام الحاسمة الستة.

إن المنظور العام للتقدم بالمرأة قد تغيّر بشكل كبير في السنوات الخمس الماضية. وهذا نتيجة لجهود بناء الوعي بشأن الفوارق بين الجنسين، التي تتضمن هيئات دولية.

وفي الختام، لا تزال بوتسوانا ملتزمة بمنهاج عمل بيجين. وسنبذل كل ما في وسعنا من أجل تنفيذ منهاج العمل. ونأمل أن تسفر هذه الدورة، البالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا، عن وثيقة تزيد تعزيز سعينا نحو تنفيذ منهاج العمل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيرزي كروبيونيكي، الوزير، ورئيس المركز الحكومي للدراسات الاستراتيجية في بولندا.

**السيد كروبيونيكي** (بولندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم للمنصب السامي الخاص برئيس الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وأود أن أعرب عن احترام وفد بلدي وتقديري للأمين العام السيد كوفي عنان.

وإن حكومة جمهورية بولندا ترى أن هذه الدورة تمثِّل خطوة هامة في النهوض بتنمية الأمم والدول، كما تصورتها القرارات المعتمدة في بيجين في عام ١٩٩٥.

إن الاتفاقات التي توصّل إليها منذ خمس سنوات في شكل منهاج العمل – والتي ظهرت نتيجة عملية صعبة وطويلة – لم تكن فقط نتيجة التزامنا وتصورنا المشتركين، وإنما أيضا نتيجة رغبتنا في التوصل إلى الحلول الوسطى الضرورية. واليوم نشارك في مؤتمر استعراض بيجين الذي يعقد لنعلم النجاح الذي تحقق في جهودنا للوفاء بالمعايير التي اتفق عليها منذ خمس سنوات ولإعادة تأكيد تعهدنا بإحراز

المزيد من التقدم في تنفيذ القرارات المتخذة في بيجين. والنجاح النهائي لمسعانا هذا يتوقف على الاحترام العالمي لكل إنسان. وهذا بدوره ينطوي، أولا وقبل كل شيء، على الاعتراف بكرامة الرجل والمرأة والمساواة بينهما في الحقوق في جميع مجالات الحياة. ودستور جمهورية بولندا يوفر الإطار الذي تحترم فيه هذه الحقوق المتساوية في الحياة الاجتماعية احتراما تاما.

والإنسان يجد بيئته الطبيعية في الأسرة. ففيها تولد الأجيال المتعاقبة، وتنمو في الحكمة، وتتعلم كيف تعقد مصالحة بين حقوق الفرد والواجبات الاجتماعية. ولذلك يجب احترام حق الآباء والأمهات في تربية أطفالهم داخل الأسرة فضلا عن حقهم في تعليمهم والتزامهم الأساسي بذلك. وبالتالي، يجب تقديم الدعم على نحو متزايد للأمهات والآباء الذين يعملون على الموازنة بين مطالب العمل ومسؤوليات الأسرة.

ودستور جمهورية بولندا يرتكز على اقتناع شديد وهو أن القانون يجب أن يحمي الحياة البشرية من لحظة المولد إلى لحظة الموت الطبيعي. وبالتالي، يضمن القانون البولندي الرعاية الطبية، والاجتماعية، والقانونية للحوامل. وحكومة جمهورية بولندا، انطلاقا من اهتمامها بالتطور المناسب للأسرة، وضعت البرنامج الوطني لسياسة رعاية الأسرة، الذي يعمل على تعزيز أساس الحياة الأسرية، ويتيح الرعاية الصحية في كل مرحلة من مراحل الحياة، فضلا عن توفير التعليم للصغار على نحو يؤكد احترام حقوق الإنسان الطبيعية والاجتماعية. ومراكز تقديم المساعدة إلى الأسر، وهي جزء من الخدمات الاجتماعية الوطنية، تقام على الصعيد المحلي. ومن بين مهام هذه المراكز مكافحة العنف ضد المرأة، وهو وإن كان مسألة هامشية، إلا أن له أثرا مدمِّرا إلى حد كبير من الناحية الأخلاقية.

والبرنامج الوطني للصحة الذي ينفّذ في بولندا يستهدف النهوض بالصحة على نحو كلي، بما في ذلك الوقاية من الأمراض والعجز، فضلا عن العلاج الفعال للأمراض التي تعرِّض الحياة للخطر، وبخاصة السرطان والأمراض التي تصيب الجهاز الدوري. وبالإضافة إلى ذلك، توضع برامج صحية للنهوض بفعالية الرعاية المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية للمرأة. وقد لوحظت بالفعل الآثار الإيجابية لهذه الأعمال. فمثلا، هناك انخفاض في معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض الجهاز الدوري، وهبوط في عدد الأطفال الرضع ذوي الوزن المنخفض عند الولادة، وانخفاض في عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

والحق في التعليم من حقوق الإنسان الأساسية. وتكفل القوانين المتعلقة بنظام التعليم البولندي إمكانية التحاق جميع المواطنين بالمدارس على قدم المساواة. والمساواة بين الجنسين تراعي مراعاة صارمة على جميع مستويات التعليم. وفي الواقع، فإن عدد النساء يفوق عدد الرجال الذين يدرسون دراسة جامعية في الوقت الحالي. وإصلاح نظام التعليم، كما ينفّذ الآن في بولندا، قد أسفر عن تغييرات هامة تدرج في مناهج التعليم. وفي النظام الذي جرى إصلاحه، تتيح المدارس للطلبة فرصة تطوير شخصياتهم تطويرا شاملا، بما في ذلك، تطوير قدراتهم البدنية، والعاطفية، والذهنية، والأخلاقية، والروحية.

وتقوم مجموعة قوانين العمل في بولندا على أساس مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في مجال الأنشطة المهنية. وبالمثل، تكفل مجموعة القوانين المدنية المساواة في الحقوق بين الجنسين في مجال تطبيقها. وتتجلى التغييرات الإيجابية في العدد المتزايد من النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية في الحياة الاقتصادية والعامة. ومع ذلك، هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن المساواة بين المرأة والرجل في

سوق العمل لم تتحقق بعد. وذلك يتعلق بكل من فرص العثور على عمل، ومستوى الدخل. ويجري بذل الجهود لتخفيض البطالة ولتحسين الموقف المتخذ إزاء المرأة في سوق العمل.

وفيما يتعلق بالمجال التشريعي، يجري تدريجيا تعديل حق المرأة والرجل في الحصول على شروط عمل وأجور متساوية بحيث تتفق ومعايير الاتحاد الأوروبي.

وقد أسفر مبدأ التضامن عن نتائج مثمرة جدا في بولندا. فقد استعاد المواطنون حريتهم، واستعادت البلاد سيادتها واستقلالها. ويجري على نحو مستمر تطوير الآليات والمؤسسات الديمقراطية. وهذه التغييرات الجذرية، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى تعليم المواطنين، تسهم إسهاما حاسما في تطوير النشاط السياسي وغيره من أشكال الحياة الاجتماعية. وفي ظل هذه الخلفية، نتوقع أن يستمر نمو الدور الجوهري للمرأة في المجتمع.

ويسرني أن أحيط هذه الهيئة علما بأن بولندا قد صدّقت على جميع الصكوك القانونية الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويشير الكثير من هذه الصكوك إشارة خاصة إلى حقوق المرأة. وبولندا، إذ تضطلع بكل الجهود التي ذكرتها الآن، تواصل الاعتقاد بأن المفهوم الخالص والمحايد لكرامة الإنسان يشكل حجر أساس الثقافة، ويكون المصدر الرئيسي لرفاه الأفراد والمجتمعات، كما أنه شرط مسبق لتطور الأمم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة ماريا فرناندا فلوريس دي ألمان، منسقة المجلس الاجتماعي في نيكاراغوا.

**السيدة فلوريس دي ألمان** (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني عظيم الشرف أن أمثل في هذه القاعة، التي تمثل التزام أمم العالم واتحادها في سبيل تحقيق أنبل هدف للبشرية.

من المقر الرئيسي لهذا الاتحاد، الذي بدأ قبل أكثر من نصف قرن، أعلنّا مجتمعين، ولأول مرة، الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامته، وبقيمة الفرد، فضلا عن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وبين الدول صغيرها وكبيرها.

وفي ظل هذا التقليد المجيد، نجتمع مرة أخرى في هذا المحفل الهام بهدف مواصلة العمل على ترجمة تلك المساواة إلى واقع بالنسبة لنصف البشر، أي للمرأة.

ومنذ عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، انضمت نيكاراغوا إلى بقية الدول في اتخاذ مسار جديد، وفي بذل المزيد من الجهود للنهوض بقضية المرأة. وبهذه الروح، نتصدى اليوم لتحدي تحقيق المساواة بين الجنسين، والتوصل إلى التنمية وإرساء السلام في القرن الحادي والعشرين عن طريق الاضطلاع بهذا الاستعراض للسنوات الخمس لمنهاج العمل.

إن المساواة بين الجنسين هي النتيجة المنطقية للاعتراف بالكرامة المتأصلة وبالحقوق المتساوية والثابتة لجميع أعضاء الأسرة الإنسانية، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنها تشكل الأساس الحقيقي للحرية، والعدالة، والسلام. وينبغي أن تؤدي المساواة في الكرامة والحقوق إلى تكافؤ الفرص أمام الجميع، وأن يشكل ذلك بوضوح مؤشرا لحرية الإنسان، ففي غيابها، لا يمكن أن توجد دولة قانون ولا ديمقراطية حقيقية، لأن ذلك يتطلب مشاركة الجميع.

ونحن نتفهم، ونرغب في المشاركة الكاملة للمرأة، بوصفها الحرية التي ينبغي أن تتمتع بها كل النساء حتى يؤدين دورا في كافة المهن، والأنشطة، والمجالات، دون تحيز؛

ويحققن تقدما شخصيا؛ ويشاركن في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وإدراكا منّا لكل هذا، واعترافا بأن منهاج العمل يعد أداة لتقدم المرأة وتمكينها، فإن حكومة نيكاراغوا، نظرا لمواردها المحدودة، قد أعطت الأولوية لست من مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر. وتتمثل أولوياتنا في الفقر، التعليم، الصحة، والعنف، الآليات المؤسسية، والفتيات.

ونحن نسعى جاهدين ضد تحوُّل الفقر إلى ظاهرة نسائية. وقد وضعنا من الآليات والبرامج ما يكفل وصول المرأة الفعلي، إلى السلع الاستهلاكية، على قدم المساواة. وتعترف نيكاراغوا بحق المرأة في التملك، وتحمي حقها في الحصول على أجر متساو مقابل عمل متساو، وهو حق يكفله الدستور.

ومن خلال تعزيز المؤسسات التي تحكم وتشجع المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة، ندعم المرأة في جميع أنحاء البلد للحصول على ما تحتاج إليه من قروض وتدريب لتمكينها. وفي هذا المسعى تعطى الأولوية للمرأة الريفية.

ولقد التزمنا التزاما خاصا بالتعليم لإدراكنا أن كل التغيرات العميقة في الهيكل الاجتماعي لأي بلد يبدأ بالتعليم. فالتعليم شرط لا بد منه للتنمية المستدامة. وتحرص نيكاراغوا من خلال سياستها التعليمية على ضمان الوصول إلى التعليم والتدريب في حدود إمكانياتها، لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وقد أعطيت الأولوية للمرأة في عملية محو الأمية، ويراعى منظور المساواة بين الجنسين بوصفه المحور الرئيسي في المناهج الأكاديمية في التعليم العام.

وفيما يتعلق بقضية الصحة، التي تؤثر في المرأة بصورة خاصة، فإنها تعالج على نحو منتظم من خلال ما يعرف في نيكاراغوا بسياسة الصحة الرابعة. وتُعنى هذه السياسة بتلبية مختلف احتياجات الجنسين في كل مرحلة من مراحل الحياة. وكان من نتائج الرعاية الصحية الشاملة التي تقدم للمرأة في نيكاراغوا، أن الرعاية الأساسية للمرضى الخارجيين تصل الآن إلى ٨٢ في المائة من السكان من الإناث.

وتشجع الحكومة على الرضاعة الطبيعية، وقد ساهمت جهودها الحثيثة في الموافقة أخيرا على قانون بشأن الرضاعة الطبيعية، يوفر الحماية للمرأة والطفل أثناء فترة الرضاعة، ويضمن الظروف والوقت اللازمين، حتى أثناء ساعات العمل. وإلى جانب ذلك، يتمتع الأطفال الرضع، والأمهات المرضعات بسياسة خاصة للتغذية.

ولدينا شبكة من المراكز الرئيسية، تديرها النساء، وتُعنى بالصحة الجنسية والإنجابية، كما تتوفر المعلومات بشأن تنظيم الأسرة وإمكانية الوصول إليه. كما يوجد مستشفى خاص للنساء المسنّات.

وفيما يتعلق بالعنف، دعت نيكاراغوا إلى وضع سياسة تستهدف القضاء على العنف الأسري تدريجيا، مع إيلاء أولوية خاصة للنساء والمراهقين، والأطفال، ضحايا هذه المشكلة المؤلمة. ونحن بصدد صياغة خطة وطنية ضد العنف للاسترشاد بها في العمل القطاعي، بمشاركة المجتمع المدني والدولة.

وتعمل حكومة نيكاراغوا، ممثلة في وزير شؤون الأسرة كهيئة إشراف من خلال المعهد النيكاراغوي للمرأة، على النهوض بالمرأة، وقد وضعت عدة تدابير تستهدف، في جملة أمور، توعية وتدريب القيادات النسائية في مختلف الأحزاب السياسية؛ وتدريب الأفراد على إدارة حلقات العمل بشأن القيادة والكفاءة الشخصية في مجال وقف العنف؛ وتطبيق التشريعات الخاصة بالأطفال والمراهقين؛

وإيجاد مصادر بديلة للقروض؛ والترويج لمنظور المساواة بين الجنسين.

أما الأطفال، أمل المستقبل، فهم يمثّلون اليوم أكثر فئات السكان هشاشة. وتحمي نيكاراغوا حياة البنات والصبيان من لحظة الولادة، دون أي تمييز على الإطلاق، وبهدف ضمان عالم أكثر عدالة في الفرص المتساوية منذ المراحل المبكّرة.

ولقد اتخذت نيكاراغوا خطوات حاسمة لتحديد حقوق البنات والصبيان وحمايتها. وقد وقّعت وصدّقت على الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، وهي اتفاقية أدرجت في دستورنا. وفي عام ١٩٩٨، اعتمدنا قانونا بشأن الأطفال والمراهقين؛ وقمنا منذ ذلك الحين، باتخاذ العديد من السياسات، والتدابير والآليات لمتابعة هذا الصك القانوني المهم.

إن التوجهات الداعمة للمساواة، والتنمية والسلم إنما تبدأ بالقيم التي يتم تلقينها داخل الأسرة. وذلك هو ما أكده مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان بفعالية، في معرض إشارته إلى حقوق الأطفال، حيث نص على أن التنمية المتناغمة والكاملة لشخصية الطفل تتطلب تنشئته في محيط أسري، الأمر الذي يستلزم بدوره حماية أكبر.

إننا لا نستطيع الفصل بين المرأة والأسرة. وفي نيكاراغوا وزارة لشؤون الأسرة لتنسيق العمل من أجل حماية نواة المجتمع الأساسية وتقويتها. ولذا، فقد سعينا جاهدين لتنفيذ المبادئ التوجيهية لمنهاج العمل لعام ١٩٩٥، بشأن التسليم بمساهمة المرأة في رفاهية الأسرة، والأهمية الاجتماعية للأمومة، والدور الذي يؤديه الوالدان في تربية الأطفال. وترغب دولة نيكاراغوا في تقوية الروابط الأسرية لما فيه مصلحة كل المجتمع.

إننا نواصل بتفاؤل وحماس بذل كل هذه الجهود. وإن حكومة الرئيس أرنولدو أليمان تعتزم مواصلة العمل من أجل المرأة وفق منهاج شامل يكفل رفاهيتها ويغطي كافة جوانب حياتها، وعلاقاتها الخاصة والعامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جايتي أندرسون الوزيرة المعنية بالمساواة بين الجنسين في الدانمرك.

**السيدة أندرسون** (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أضم صوت حكومتي الكامل إلى البيان الذي أدلت به البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وإن لنا أن نفخر بنتائج المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة بشأن المرأة. فهناك فرق بعد المكسيك، وكوبنهاغن، ونيروبي، وبيجين. ويشكل منهاج عمل بيجين وثيقة استشرافية قوية، ولكن علينا أن نواصل التحرك إلى الأمام. وينبغي ألا نسمح بأية انتكاسات وعندها فقط، يمكن أن نوفر الأمل للمرأة – الأمل للنساء اللاتي يعانين من عدم احترام حقوقهن الإنسانية؛ والعنف داخل وخارج بيوتهن؛ وعدم السيطرة على حياتهن وأبدانهن؛ وعدم القدرة على القرار؛ وعدم إمكانية الحصول على التعليم؛ وعدم الاتساق بين حياة الأسرة والحياة العملية.

إن المساواة بين الجنسين لم تصبح واقعا بعد. ولا يزال التقدم في هذا المجال بطيئا للغاية. وينبغي لنا أن نركّز على العمل. ولا تتوفر الإرادة السياسية بالقدر الكافي لدفع هذه العملية قُدما. وعلينا أن نعمل بجد أكبر. ويجب أن نكافح الفقر، وأن نركّز جهودنا على المرأة، بما في ذلك النساء المعوقات. وإن الفقر سوف يستمر إذا ظلت المرأة محرومة من الائتمان، والأرض، والتملك، والتعليم، وصنع القرار.

وينبغي أن تتحقق إسهامات المرأة وفرصها بصورة كاملة. وقد التزمنا في بيجين بدمج منظور الجنس في جميع السياسات والأنشطة. وإدماجه لا يعني إدماج المرأة في الهياكل القائمة. وإنما يعني تغيير تلك الهياكل. وهذه التغييرات ضرورية إذا أريد للمرأة والرجل أن يشاركا على قدم المساواة في تنمية مجتمعهما.

ولطالما وقف الرجال موقف المتفرج في العملية. ومن الضروري قيام شراكة على أساس عقد اجتماعي جديد بين المرأة والرجل. وينبغي لهذا العقد أن يوضح إسهام المرأة في الاقتصاد، وكذلك إسهام الرجل في الحياة العائلية. ويجب أن تمضي المسؤوليات المهنية والعائلية معا يدا بيد.

واسمحوا لي أن أسلِّط الضوء على جانب يتسم فيه إحراز التقدم بأهمية قصوى. فالاتجار بالنساء هو أشد انتهاكات حقوق الإنسان إهانة. والسبب الأساسي للاتجار في أغلب الأحيان هو الفقر. حيث تبحث النساء عن حياة أفضل، وليس أقل ذلك لأسرهن. ففي محاكمة جرت مؤخرا في محكمة دائمركية سئلت امرأة شابة من أمريكا اللاتينية كانت شاهدة عن السبب في أنها انتهت إلى أن تكون بغيا في الدائمرك، فأجابت، ”إنك لا تتصور مستوى الفقر الذي كنت أواجهه أنا وأسرتي“.

إن هناك حاجة إلى التنمية الطويلة الأمد لمكافحة الاتجار في النساء. ولكن يجب أيضا استخدام الأدوات الأخرى. فالتعاون الدولي أمر حيوي لمعرفة مَن هم وراء تلك الجرائم. ويجب معاقبة المتاجرين وحماية الضحايا. وتجري الآن مفاوضات في فيينا بشأن إبرام بروتوكول للأمم المتحدة معني بالاتجار. فلنعمل على إنجاح هذه المفاوضات.

وصكوك حقوق الإنسان أساسية في النضال من أجل إعمال حقوق الإنسان للمرأة. ويجب احترام جميع حقوق الإنسان، وتشمل حقوق الإنسان الحقوق الإنجابية والجنسية.

ويسرني أن أعلن أن الدانمرك كانت ثالث عضو في الأمم المتحدة يصدِّق على البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويحدوني الأمل في أن تحذو بلدان أخرى حذونا قريبا. فالمرأة تحتاج إلى ذلك البروتوكول. وهو إشارة سياسية إلى أن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان وأن حقوق الإنسان هي حقوق المرأة. ولن نستطيع إحراز تقدم إلا بإبقاء قضايا المرأة على جدول الأعمال. و لم تتحقق المساواة الكاملة بين الجنسين بعد.

وغدا سنعلن من جديد التزامنا بمنهاج العمل. وقد أتينا إلى نيويورك لنتفق على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز تنفيذ منهاج عمل بيجين والإسراع به.

فلنظهر عزيمتنا السياسية على العمل. ولنتخذ قرارات هامة غدا. ولنكن مخلصين في تنفيذ هذه القرارات. ولنجتمع مرة أخرى بعد خمس سنوات في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الخامس المعني بالمرأة. فالنساء في كل أرجاء العالم ينتظرننا، ولا يمكن أن نخذلهن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة زُهرة غولييفا، الوزيرة في اللجنة الرسمية المعنية بقضايا المرأة في أذربيجان.

**السيدة غولييفا** (أذربيجان) (تكلمت بالروسية): اسمحوا لي، بالنيابة عن حكومة ووفد جمهورية أذربيجان، أن أرحب بالمشاركين في هذه الدورة وأن أتمنى لنا جميعا النجاح في سعينا. وأنا واثقة من أن القرارات التي تعتمد في هذه الدورة ستكون بالغة الأهمية لجميع النساء في العالم في منعطف القرن والألفية.

إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥، والذي واصل استراتيجيات نيروبي، قد حدد المشاكل والتحديات التي تواجه المرأة على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد وُضعت خطة العمل الوطنية لأذربيجان واعتمدت على أساس منهاج عمل بيجين ويجري تنفيذها بصورة ناجحة في بلدنا.

واليوم أصبحت منطقة القوقاز محط اهتمام العالم كله، لأنها، لسوء الطالع، تمثِّل بصفة أساسية، بؤرة للصراعات والنزاعات. وأما بالنسبة للذين منّا واجهوا عواقب الصراع المسلح في منطقة ناغورني كاراباخ وحولها في جمهورية أذربيجان، فإن كلمة ''السلام'' السحرية في الثالوث المتمثل في ''المساواة والتنمية والسلام'' هي التي تحدد كل شيء آخر.

ومن هذا المنبر السامي أود أن أعرب عن خالص امتناني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على ما قدماه من مساعدة في تنظيم مؤتمر باكو الإقليمي المعنون ''المرأة والصراع المسلح''. ففي أول زيارة من نوعها منذ انفجار الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، وصلت إلى باكو وفود نسائية من أرمينيا للمشاركة في المؤتمر. وقد وافقت النساء المشاركات بالإجماع على إعلان باكو، الذي عكس إيمانهن بأنه على الرغم من كل الخسائر، والآلام والمعاناة التي أثّرت على ألوف العائلات، والأعداد الكبيرة من اللاجئين، فإنه ينبغي لنا نحن النساء أن نتوصل إلى حلول وسط من أجل مستقبلنا المشترك وتحقيق سلام مستقر وعادل في المنطقة.

وأعقبت هذا النشاط المتعلق ببناء السلام اجتماعات للمنظمات النسوية غير الحكومية تحت رعاية الأكاديمية الأمريكية للتعليم والتنمية وجامعة هارفارد، في إطار مبادرة ''النساء المناضلات من أجل السلام''، وهي الشبكة العالمية للنساء الصانعات للسلام.

وفي الوقت الحاضر تعيش أذربيجان في حالة اللاحرب واللاسلام. وبعد تحقيق السلام في المنطقة، كانت المرأة في أذربيجان تؤمن بأن أحد أهم اتجاهات تنمية البلد والمنطقة ككل هي تنفيذ مختلف برامج التعاون الإقليمي. ومن بين تلك البرامج، يحتل مشروع ممر النقل بين أوروبا – والقوقاز – وآسيا أهمية خاصة. فهو من الناحية العملية خطة استعادة طريق الحرير العظيم. وبالنسبة إلينا يعد طريق الحرير جزءا هاما من ماضينا، يتسم بمستويات مرتفعة من التسامح العرقي والديني والتعاون الثقافي والاقتصادي. وفي الوقت ذاته، فإن طريق الحرير جزء هام من مستقبلنا، فهو ممر نحو مزيد من التنمية باستخدام فرص السياسة الطبيعية للقوقاز لخلق جسر اقتصادي ونقل واتصالات بين آسيا وأوروبا.

ومع ذلك فإن جميع هذه الخطط لم تتجسد بقدر كاف في الحياة الحقيقية للمرأة في أذربيجان. ونحن نواجه مشاكل عديدة مألوفة لجميع البلدان ذات الاقتصاد العابر. ويقع العبء الثقيل للمشاكل الاقتصادية أساسا على أكتاف النساء. ويفاقم من الحالة أنه يوجد حوالي مليون من اللاجئين والمشردين في بلدنا، غالبيتهم من النساء والأطفال المحرومين من المأوى والعمل ووسيلة الإعاشة.

ويمكن أن تشمل تدابير تخفيف حدة هذه الحالة برنامجا للائتمان الصغير، وإنشاء مصارف نسائية، وخططا خاصة للتمكين الاقتصادي للمرأة بالتعاون مع الوكالات الدولية ذات الصلة.

وبينما نؤكد على أهمية برامج التنمية الاقتصادية، فإننا نقدر بدرجة عالية حقيقة أن المرأة هي الغالبية في قوة العمل في الشبكة التعليمية للبلد، وفي قطاع الصحة العامة، والثقافة. وتشكل المرأة ٩,٢ في المائة من إدارة السلطات

التنفيذية البلدية. وتشغل المرأة ٦,٢ في المائة من الوظائف في الحكومة، وتشكل ٣٠ في المائة من الإدارة العامة. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى أن رؤساء المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في البلاد هم اليوم من النساء. ونحن النساء نشغل مراكز وزارية ودون وزارية. ونحن رئيسات للإدارات في مجلس الوزراء ومكتب الرئيس. ونتيجة لزيادة نشاط المرأة، سجلت الانتخابات البرلمانية التي عقدت في أذربيجان بعد مؤتمر بيجين، ١٢ في المائة من عضوية الهيئة التشريعية العليا للنساء.

والتقرير الوطني الذي قدمته أذربيجان إلى دورة لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، كان تصويرا واضحا لتنفيذ البلد لمنهاج عمل بيجين. وكما أشار إليه التقرير، فإن أذربيجان تنهض بسياسة مساواة المرأة في الحقوق على جميع المستويات. كما أنه من الجدير بالذكر أن المرأة في أذربيجان، دستوريا وتشريعيا، تتكافأ تماما مع الرجل في الحقوق. وزيادة على ذلك، فإن مشاريع القوانين تدرس مع الخبرة بنوع الجنس. ومن الواضح، في الوقت ذاته، أن الانتقال من سياسة المساواة في الحقوق إلى سياسة المساواة في الفرص تتطلب، بلا شك، جهودا إضافية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر أن سياسة الدولة بشأن النهوض بالمرأة في المجتمع قد صيغت، ويجري تنفيذها في جميع أرجاء البلد. وتؤتي هذه السياسة ثمارها. ومن بين إنجازاتها يمكننا أن نذكر إضفاء الطابع المؤسسي على الوكالات المسؤولة بصورة مباشرة عن النهوض بالمرأة. وتم إنشاء اللجنة الحكومية لقضايا المرأة. وفي الوقت ذاته، تعمل شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء البلد. وتخلق كل هذه الأشياء، بصفة عامة، الفرص للتنفيذ الناجح لمنهاج عمل بيجين على الصعيد الوطني. وأظهر المؤتمر الخامس لنساء أذربيجان، المعقود عام ١٩٩٨، الاهتمام المتزايد للمرأة وإمكانيتها بالمشاركة بصورة أنشط في جميع ميادين الحياة.

وقد كتبت شاعرة القرن الثاني عشر الكبيرة ميهسيتي غانشيفي بحزن أنه من النادر أن تتحقق أحلام المرأة. ومع ذلك أعتقد اعتقادا شديدا بأن أحلامنا بالمساواة الحقيقية والتنمية والسلام العادل سوف تتحقق في نهاية المطاف.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى السيدة غلاديس غويتيريس، وزيرة شؤون المرأة في الجمهورية الدومينيكية.

**السيدة غويتيريس** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس قبل أي شيء، أن أنقل إليكم تحيات حارة باسم وفد الجمهورية الدومينيكية، الحاضر هنا والمؤلف من أعضاء حكوميين وغير حكوميين.

إنها لحقيقة أن منهاج عمل بيجين فتح الأبواب نحو إنشاء وسائط اتصال بين المجتمعات والدول بدأت تؤتي نتائج ميمونة. وفي هذا السياق نخطو خطوات واسعة في السباق الطويل للتغلب على العقبات التي تحول دون تنمية المرأة ووجودها المتكافئ في الحياة العامة.

لقد وقعت تغيرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، مثل اعتماد معظم الدول للقوانين المضادة للعنف المنزلي والأعمال الهامة التي أنجزتها المقررة الخاصة بشأن هذه المسألة، ومشاركة المرأة في الانتخابات للوظائف على المستويات النيابية والبلدية ومستويات الإدارة العامة، والتغيرات الهامة في القطاعات الأهلية والوظائفية.

وفي المجال الدولي، من المهم أيضا تسليط الضوء على اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوقيع دول كثيرة عليه، واعتماد وتوقيع عدد كبير من الدول على النظام الأساسي للمحكمة

الجنائية الدولية والتصديق عليه، وهو النظام الذي يتمتع بمنظور واضح بشأن نوع الجنس.

وأحرزت إنجازات ملحوظة فيما يتعلق بحقوق المرأة وخاصة فيما يتعلق بالنظرة المفاهيمية إليها وبالاعتراف بأن حقوقها من حقوق الإنسان، ومن حيث الاعتراف بحقوقها الجنسية والإنجابية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وفي الجمهورية الدومينيكية ظل منهاج عمل بيجين إطارا أساسيا لتحسين معيشة المرأة وتوسيع آفاقها للتنمية.

وعلى مدى هذه السنوات الخمس ظللنا نجمِّع إراداتنا وننجز التغييرات الهامة كترسيخ التقدم عن طريق اعتماد وسن وتطبيق القوانين وإنشاء منصب في عام ١٩٩٩ لوزير الدولة لشؤون المرأة كإدارة رفيعة المستوى لسياسة الدولة الخاصة بالمرأة ولتنسيق تنفيذ السياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في كل القطاعات. وتأتي تلك الإنجازات نتيجة للعمل المشترك للفروع الثلاثة في الدولة ووجود نساء أعضاء في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية. وكان لتزايد مشاركة المنظمات غير الحكومية في كثير من مجالات الحياة الدومينيكية العامة، أثر إيجابي على القضايا الأساسية كالصحة والتعليم التي أصبحت محور الاهتمام الخاص ولا سيما في السنوات الأخيرة. ومن أوجه التقدم الأساسية الأخرى وضع خطة وطنية للمساواة بين الجنسين تشمل وضع المؤشرات وتحديد النتائج الملموسة التي تكون بمثابة أساس لتنفيذ الخطة ومتابعتها. ومن بين الإنجازات الهامة الأخرى تناقص معدلات وفيات الأمومة وزيادة تيسير فرص الوصول إلى الخدمات أمام الأمهات والأطفال، وتنفيذ الإصلاحات، ووضع نموذج جديد للرعاية الصحية. كذلك زدنا في الجمهورية الدومينيكية من الوعي بالعنف المرتكب ضد المرأة وبالعنف المرتكب في إطار الأسرة عموما، وأنشأنا آليات محددة للقضاء على هذا العنف.

وفي الميدان الاقتصادي حققت المرأة الدومينيكية تقدما ملموسا بوجودنا الملموس في مجالات كالإنتاج الغذائي وتربية المواشي والقطاع المالي والمؤسسات الصغيرة، وبالعمل في المناطق المعفاة من الرسوم والمناطق الصناعية. إلا أننا لا نزال نواجه تحديات مختلفة. ويتبين من استعراض للإنجازات والعقبات في السنوات الخمس الماضية أن الإنجازات كانت في الغالب تشريعية بينما كانت معظم العقبات تشمل مشاكل التنفيذ. وتشكل تلك المصاعب تحديا كبيرا من حيث الاستفادة القصوى من تنسيق ومتابعة تنفيذ القوانين والمعايير وخاصة ما يتعلق منها بقانون العمل وبالخدمات التي تقدم للمرأة في شتى المجالات.

ولا تزال معظم النساء تعمل في وظائف أقل أجرا، رغم وجودهن وحضورهن الكبير في كل مستويات التعليم. ثم إن معظم الأحزاب السياسية تتخوف من اعتماد المساواة بين الجنسين. ولا تزال قضايا المرأة تحظى بالنصيب الأكبر من المناقشات في التنظيمات السياسية، وهو اتجاه استمر خلال ثلاث دورات انتخابية. وفي الانتخاب الرئاسي الأخير انتخبت سيدة، وهي ميلاغروس أوتيز بوش، نائبة لرئيس الجمهورية الدومينيكية، وهي علامة مشجعة على أن الميدان السياسي يفتح أبوابه أمام مشاركة المرأة الدومينيكية. ومن دواعي سرورنا أن ثمة تشريعا يخصص ٣٣ في المائة من الوظائف التشريعية والبلدية للنساء. وقد تحقق هذا النصر بفضل عزيمة عضوات الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية.

ورغم هذه الانتصارات هناك مشاكل هامة لا يزال يتعين علاجها على سبيل الأولوية من خلال برامج التدريب وإذكاء الوعي الجارية للموظفين في كل الإدارات الحكومية، ومن خلال الإدارة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ جميع هذه العمليات. وإذا كان المطلوب منا هو التغلب على هذه الصعاب فسوف نحتاج إلى إرادة سياسية مستمرة وصارمة

ومستوى التزام رفيع بالتغيير من جانب السلطات المعنية. وهذا عامل أساسي لاستدامة التركيز على تنفيذ وتنسيق السياسات لتعزيز النهوض بالمرأة.

ويجب أن يكون من الأهداف الحتمية للجمهورية الدومينيكية مواصلة السعي الحثيث لتحقيق الأهداف المبنية على منهاج عمل بيجين. وبفضل اتساع رؤية أمور الجنسين لدى حكومتنا الحالية أصبح بلدي يندمج بشكل متزايد في هذا العالم المعولم، ويتخذ التدابير الإيجابية من أجل التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين.

ومن المهم على الصعيد الدولي إحراز التقدم نحو التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونحو إلغاء التحفظات على الاتفاقية ونحو التصديق على البروتوكول الاختياري، ونحو التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ونحو تعزيز وتمكين محافل المرأة الوطنية والدولية وأهمها معهد الأمم المتحدة للبحوث الدولية والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

ومن المهم أيضا الحفاظ على الصلة بين منهاج العمل وخطط العمل التي تضعها مؤتمرات عالمية أخرى أسهمت كثيرا في النهوض بالمرأة مثل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان ومؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية، وهذا قليل من كثير.

وعلاوة على ذلك يجب تجميع الإرادة السياسية للتصدي لقضية الفقر العالمي. فلا بد من القضاء على الفقر إذ أريد للمرأة أن تتساوى في التمتع بمزايا التنمية.

إن الصعوبات والعقبات التي تعيّن علينا مواجهتها في هذا التقييم خمسي السنوات لبيجين تشكل مقياسا هاما لتحديد الاستراتيجيات التطلعية من أجل المرأة في الألفية الجديدة. فيا نساء العالم أجمع الحاضرات هنا، يجب ألا نتراجع؛ ويجب ألا ندير ظهورنا، ما دمنا قد حققنا هذا التقدم الكبير صوب تحقيق أهداف بيجين.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونورابل جانيت بوستويك، عضو البرلمان والمدعي العام ووزيرة الخارجية في جزر البهاما.

**السيدة بوستويك** (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): يرحب بلدي، وبخاصة نساؤه، ترحيبا حارا بالفرصة التي تتيحها هذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للاشتراك مع المجتمع العالمي في إجراء استعراض شامل للعمل الذي قمنا به لتحقيق المساواة بين الجنسين تنفيذا للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في بيجين. ومما له أهمية مماثلة الفرصة التي تتيحها الدورة للقيام بالعمل الذي من شأنه أن يمكّننا من إكمال منجزاتنا ورسم الطريق الذي يكفل تحقيق المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في هذا القرن الحادي والعشرين. ولذلك، فإنه ليشرفني أيّما تشريف أن أشارك في هذا الاستعراض الحاسم لفترة ما بعد مؤتمر بيجين. فلماذا هذا الاستعراض حاسم؟ إنه حاسم لأن – بالنسبة لكثيرين، إن لم يكن لمعظمنا، رجالا ونساء، ولكن بشكل خاص بالنسبة للمرأة – الطريق الذي كان قطعه تحديا أمام عقد هذه الدورة اعترضته عقبة أو عقبات تتمثل في التمييز، والضيم، والعنف، وإساءة المعاملة، والاستغلال، والقمع والفقر. ولذلك، يجب أن يُعترف بأننا جميعا تمكّنا من التغلب على تلك العقبات التي تعترض المساواة بين الجنسين، وبأننا جنود لا تزال أمامنا حرب لا بد لنا أن ننتصر فيها، حتى وإن كنا قد انتصرنا في بعض المعارك. إننا لا نزال صامدين بثبات ومستجيبين لنداء السلام الذي يأمرنا باتخاذ إجراء حاسم لمعالجة المشاكل العديدة الواردة في المجالات الحاسمة الاثني عشر المذكورة في منهاج عمل بيجين.

نعم، حدث تقدم واضح في التقدم بالمرأة عن طريق الأعمال التي قامت بها الحكومات، ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وقد وثّقت الأمانة العامة للأمم المتحدة أوجه التقدم هذه.

لحسن الحظ، جزر البهاما من بين تلك البلدان التي حققت أوجه تقدم في وضع المرأة. وقد أكد هذا في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ١٩٩٩. وتقييم تمكين الجنسين الوارد في التقرير، الذي أجرى مسحا للتمكين النسبي للمرأة والرجل في المجالين الاقتصادي والسياسي وضع جزر البهاما في المرتبة الثالثة عشرة من بين ١٧٤ بلدا. ووضع جزر البهاما في المرتبة الأولى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكبلد رائد في العالم النامي لهذا المؤشر، الأمر الذي يثير دهشة حتى الكثير من البلدان المتقدمة النمو. ولوضع هذا الإنجاز في منظور أوسع في عام ١٩٩٦، وضع تقييم تمكين الجنسين جزر البهاما في المرتبة السادسة والعشرين، أما في عام ١٩٩٩ فقد وضعها في المرتبة الثالثة عشرة.

وجزر البهاما تشعر بالفخر بشكل خاص بسبب البيئة التمكينية التي وفّرتها لمواطناتها من كل الأعمار، على كل مستويات التنمية وعلى كافة المستويات في المجتمع. وقد ركّزت جزر البهاما تركيزا خاصا على الصحة، والقضاء على الفقر، والتعليم والتدريب، والعنف ضد المرأة وتوفير قدر أكبر من التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص المستشفيات العامة المتزايدة التي تقدم فيها الرعاية الصحية قبل الولادة وأثناء الولادة وبعد الولادة؛ وتمويل الحكومة بالكامل لدواء (AZT) للنساء الحوامل المصابات بفيروس الإيدز، مما خفّض معدلات نقل العدوى من الأمهات إلى المواليد من ٣٠ في المائة إلى ١٠ في المائة وخفض معدلات الوفيات بين المواليد بسبب العدوى بفيروس الإيدز ومرض الإيدز؛ وتوفير مرافق للرعاية الصحية النهارية في الموقع، وتوفير الممرضات المدربات لمعهد التدريب التقني والمهني المستحدث في جزر البهاما، الذي يوفر الآن أكثر من ٧٠ فرعا من فروع الدراسة، كلها متاحة للمرأة؛ وإنشاء مركز لرعاية الأطفال المولودين مبكرا طوال ساعات اليوم على أعلى المستويات؛ وتوسيع مرافق حضانة الأطفال لجميع المدارس الابتدائية تقريبا؛ ومد نطاق برامج الغداء المجاني لتشمل كل المدارس الحكومية؛ وترتيبات الشراكة مع منظمات غير حكومية مكرسة لرفاه النساء ضحايا العنف، وأيضا بناء بيوت آمنة في أماكن سرية للنساء اللاتي يتعرضن للضرب وأطفالهن؛ وحملات إعلامية وأنشطة علاقات عامة لمنع العنف ضد المرأة؛ ومحكمة للأسرة تعمل طوال الوقت للحفاظ على الأطفال؛ بالإضافة إلى محكمة أخرى مخصصة للنظر في قضايا العنف العائلي والقضايا التي تشمل متهمين من الأحداث. والجدير بالذكر أيضا، أن حكومة جزر البهاما أنشأت لجنة دستورية يتوقع أن تكون نتيجة عملها تغييرات تدخل على الدستور تعمل، في جملة أمور، على إلغاء الشروط التمييزية لمنح الجنسية لأزواج النساء من جزر البهاما وتقضي أيضا بمنح الجنسية لأطفال المرأة في جزر البهاما، أيا كان مكان ولادتهم. وقد أسفر إصلاح تشريعي، بالفعل، عن منح وضع الإقامة الدائمة لزوجات المواطنين من جزر البهاما على قدم المساواة.

هناك أيضا تقديم وشيك لتشريع يتعلق بالمواريث، وهو سيلغي حق الإبن البكر وحده في ميراث أبيه وسيسمح للمرأة بالميراث على قدم المساواة مع الرجل. وعلاوة على ذلك، فإن قانون العمل لعام ٢٠٠٠، الذي قدم خلال هذه الدورة التشريعية يتناول، في جملة أمور، الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، والإجازة الوالدية، والحد الأدنى للأجور، والمعايير الدنيا للعمل. ويزيد القانون أيضا إجازة الوضع من ٨ أسابيع إلى ١٢ أسبوعا. وهذه المبادرات سيترتب عليها

القضاء على كل مظاهر التمييز على أساس الجنس في قوانين جزر البهاما.

أعلنت حكومة جزر البهاما أيضا عن عرضها المخطط بشأن إدخال ساعات العمل المرنة في القطاع العام لكي تسمح للوالدين، وبخاصة المرأة التي تعول أسرة، بقضاء وقت كاف مع أسرهم ولتخفيف الحاجة إلى ترك الأطفال دون إشراف بعد انتهاء مواعيد الدراسة، مما يعرِّضهم لخطر الوقوع ضحايا للعلل الاجتماعية.

إني أعيد تكرار أن منجزات تحققت في بلدان كثيرة. ومع ذلك، أسلِّم بأننا يجب أن نلقي نظرة أعمق على هذه المنجزات. فمَن كان، في الواقع المستفيد الأول؟ هل هذه المنجزات موزعة توزيعا واسعا على أعضاء منظمتنا أم أنها تقتصر بشكل عام على البلدان التي خطت خطوات واسعة فعلا نحو التقدم بالمرأة قبل مؤتمر بيجين؟ والذين تقدموا من بيننا قليلا عن غيرهم ينبغي ألا تغيب عنهم الظروف القاتمة التي لا تزال تواجهها الملايين من النساء في أنحاء العالم. إن الحقيقة المحزنة الواقعية أن المرأة، بسبب التدابير المفروضة أو الظروف القاتمة في بعض البلدان، لا تزال محرومة من حقوق الإنسان الأساسية الأصلية، مثل حق التعليم والحق في العمالة النافعة.

إن الاغتصاب المنهجي، والتعذيب وإساءة المعاملة لا تزال أسلحة مختارة في الصراعات المسلحة. والاتجار غير المشروع الشائن في النساء والأطفال لا يزال في تزايد وبخطى مثيرة للقلق، مما يعرِّضهم لأشكال بشعة من الاستغلال الجنسي والاقتصادي. ونحن لا يمكننا أن نقف صامتين بينما النساء لا يزلن تنتهك حريتهن بهذا الشكل. ويجب علينا أن نستنكر في كل مناسبة هذه العلل ونطالب بأن يكون هناك احترام عالمي لحقوق المرأة.

ولذلك، يجب أن نكون واضحين جدا في الرسالة التي نبعث بها الآن إلى النساء والأطفال الذين لا يزالون ضحايا لعنف بواعثه جنسية أو قائم على الفوارق بين الجنسين، أو لعبودية، واستغلال، وإساءة معاملة، ومضايقة وتمييز. فماذا نقول لهم عندما تقودنا إلى الوراء مفاوضاتنا الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء في هذه الدورة الاستثنائية، حتى لو كانت بشأن نصوص سبق الاتفاق بشأنها؟ إن التحديات الراهنة أكثر وضوحا وحدة، على نحو ما توثقه التقارير اليومية لوسائط الإعلام المحلية والدولية. وسواء كنا نرى، بعد خمسة أعوام من بيجين، أن الطابع الغالب هو المزيد من التقدم في مجال النهوض بنوعية حياة المرأة وتحسينها، أو المزيد من التحيز المناهض في هذا المجال، فإن الشواغل التي ظهرت منذ بيجين تشير إلى وجود التزامات جديدة حاليا يتعين علينا الوفاء بها، فضلا عن التزامنا المستمر بمقتضى منهاج عمل بيجين.

وأخيرا، أود أن أنتقل إلى جانب آخر من التحديات التي نواجهها بشأن المساواة بين الجنسين. ويتعلق هذا الجانب بلب الهدف الذي نتطلع جميعا إلى تحقيقه. وأشير إلى الاعتقاد الخاطئ بأن تقدم المرأة يعني ببساطة تهميش الرجل. إننا لسنا بصدد مباراة يفوز فيها المنتصر على حساب المنهزم، بحيث لا تتقدم المرأة إلا على حساب الرجل، والعكس بالعكس. بل إنه لا يمكن أن يوجد تطور حقيقي وتقدمي إلا بالشراكة الأمينة بين الجنسين. وكل من الدين والعلم ينطوي على ذلك.

ورسالة هذه الدورة الاستثنائية يجب أن تكون أن المساواة مع الرجل لا تطبّق على فئة معينة من النساء، بل عليهن جميعا. وينبغي لنا، في جميع جهودنا، أن نرسل رسالة واضحة إلى المؤيدين والمعارضين على السواء، بأن المساواة بين الجنسين حالة يكسب فيها الطرفان، وترقى بكلا الجنسين وبمجتمعاتنا وبلداننا.

والمساواة بين الرجل والمرأة ليست مثلا أعلى، بل هي هدف واقعي. ولهذا، ينبغي لنا جميعا حين نغادر هذه الدورة الاستثنائية أن نتحلى بعزم لا ينثني على وضع جدول أعمال جماعي وتنفيذه بفعالية، بحيث نظل على التزام صادق بمسار بيجين. وحكومة جزر البهاما لا تزال ملتزمة بتحقيق هذه الهدف.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة كريستينا مونيوز، وزيرة شؤون المرأة في باراغواي.

**السيدة مونيوز** (باراغواي) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أترأس وفد جمهورية باراغواي – وهو وفد تعددي متكامل يضم ممثلين عن الحكومة وعن المنظمات غير الحكومية – إلى هذه الدورة الاستثنائية لمتابعة واستعراض ما أحرز في السنوات الخمس التي تلت مؤتمر بيجين. وقد أتيحت لي فرصة التشرف برئاسة وفد بلدي في هذا المؤتمر الهام.

ومن المفيد أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد – باسم حكومة الوحدة الوطنية، التي يرأسها السيد لويس أنخل غونزاليس ماتشي، وباسم نساء باراغواي، التزامنا بالديمقراطية. وتكافح باراغواي بضراوة للمحافظة على ديمقراطيتها المؤسسية وتدعيمها وتعزيزها، بمشاركة فعالة من جانب المرأة – وهي الكفيلة بهذه العملية، التي تثري بدورها التطور الديمقراطي للمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فإن الجهود التي نبذلها وفاء للالتزامات التي قطعناها في بيجين بشأن تنفيذ منهاج العمل قد أسفرت عن وضع خطة وطنية لتحقيق تكافؤ الفرص للمرأة، تكون أداة جوهرية لإدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس في السياسات العامة.

ونلتزم كذلك بإصلاح الدولة، بهدف السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في مجال الإدارة العامة.

وبينما تتيح عولمة الاقتصاد فرصا للتسويق أمام العديد من البلدان، فإنها تؤثر تأثيرا متفاوتا وسلبيا على المرأة. وقد أصبح إصلاح الدولة وتحديثها أمرا ضروريا بالنسبة لكثير من بلداننا، ولهذا كان من الضروري وضع سياسات فعالة للحد من ازدياد التفاوت الاجتماعي والجنساني. وهذه هي بعض القضايا التي تحتم ظهورها في مناقشاتنا في ضوء استعراض منهاج العمل، حيث أن الفقر لا يزال قضية لم تحسم بعد في جدول أعمالنا المشترك.

وبعد المؤتمر العالمي الرابع، حددت نساء باراغواي الأولويات الوطنية بهدف تنفيذ منهاج العمل، مع تشاطر المسؤوليات بين الدولة والمجتمع المدني. وكانت نتيجة هذه المبادرة إنشاء اللجنة الثلاثية التي تكونت من وزارة شؤون المرأة التابعة لرئاسة الجمهورية، وشبكة نساء باراغواي – وهي مجموعة من المنظمات النسائية غير الحكومية – وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهدفها الوفاء بالالتزامات التي قطعتها باراغواي على نفسها في بيجين ومتابعة ما يتحقق من منجزات وما يظهر من عقبات.

ومنذ أن انعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي، عمل وفد بلادي على دعم توافق آراء ليما معتقدا اعتقادا راسخا بأن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستصدِّق على جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين، وتسهم بمبادرات جديدة تمكِّننا من مواصلة بناء مجتمع أكثر إنصافا.

وتعترف باراغواي بالحق في الحياة، فضلا عن حماية حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، بما فيها الحقوق الجنسية والإنجابية بوصفها حقوقا أساسية.

وقد أحرزنا تقدما في الإصلاحات القانونية وفي كفالة قدر أكبر من تكافؤ الفرص في مجال التعليم. وننفذ الخطة الوطنية لتكافؤ الفرص، التي تشمل معظم مجالات العمل الواردة في منهاج العمل. وفي كانون الأول/ديسمبر

١٩٩٩، وقّعت باراغواي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والكونغرس الوطني بصدد التصديق عليه في الوقت الحالي.

ووزارة شؤون المرأة، وهي الهيئة المسؤولة عن المساواة بين الجنسين، تشارك بوصفها عضوا عاملا في مجلس الوزراء، فضلا عن مشاركتها في مجلس السياسة الاقتصادية والمالية، والمجلس المسؤول عن السياسة الاجتماعية وعن مكافحة الفقر. وبالتالي، فهي تعمل على أعلى المستويات الحكومية، وتقدم المنظور المتعلق بنوع الجنس إلى هذه الهيئات التي تصنع القرار.

وقد شكّلت الحكومة مجلسا مسؤولا عن السياسة الاجتماعية ومكافحة الفقر، يشارك فيه المجلس الاجتماعي، والنقابات العمالية، والمنظمات الريفية، والمنظمات غير الحكومية. وهذا المجلس يضع السياسات والأنشطة الرامية إلى تهيئة نموذج جديد للتنمية بهدف تضييق الثغرات الاجتماعية الحالية، مع إعطاء الأولوية في ذلك لقطاع الريف.

وكان من الخطوات الهامة إعادة إنشاء المجلس الوطني للصحة الإنجابية، الذي يتولى أعمال التنسيق في وزارة الصحة العامة، حيث يجري تنظيم وتركيز السياسات في هذا الشأن. وفضلا عن ذلك، أنشئت لجنة وطنية لرصد الشؤون الصحية ومعدلات وفيات الأمهات، بينما وضعت برامج خاصة بالمرضى الخارجيين تعد حافلات تصل إلى الضواحي والمستوطنات الريفية بغية الاستمرار في تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع، نظرا لأنه كثيرا ما ترتبط وفيات الأمهات بعملية الولادة.

ومن المهم أن نسجل أن دستور باراغواي يؤكد بوضوح، في المادة ٦١، أن الدولة تعترف بحق الأفراد في أن يقرروا، بحرية ومسؤولية، عدد الأطفال الذين ينجبونهم، وموعد إنجابهم، فضلا عن حقهم في الحصول على التعليم، والتوجيه العلمي، والخدمات الهامة في هذا المجال، بالتنسيق مع الهيئات ذات الصلة، وأنه سيجري إعداد برامج خاصة للمعوزين في مجال الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والأطفال الرضع.

وفي سياق الخطة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه، اتخذت تدابير هامة للقضاء على هذا البلاء، الذي يعد انتهاكا لحقوق الإنسان للمرأة. ومن بين الإصلاحات القانونية، نود الإشارة إلى التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه، الموقّعة في بيلن دو بارا، بالبرازيل، واعتماد قوانين جديدة للعقوبات، والمحاكمات والعمل. كما اعتمدنا مؤخرا قانونا بشأن العنف الأسري، يقضي بإنشاء مراكز جديدة لضحايا العنف، من خلال المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية.

ونقوم بتنفيذ الإصلاح التعليمي بخطة استراتيجية تعرف باسم ”باراغواي ٢٠٢٠: مواجهة التحدي التعليمي“؛ وبرنامج وطني للتعليم ثنائي اللغة؛ والقانون العام للتعليم، الذي يهدف إلى تحقيق المساواة الفعالة بين الجنسين والقضاء على كافة أنماط التمييز. وهناك أيضا برنامج/بريومي/ (PRIOME) الذي يعمل على تحقيق فرص متكافئة للمرأة في التعليم، وهو عمل مشترك بين مكتب شؤون المرأة ووزارة التعليم، يهدف إلى القضاء على القوالب الجنسية في العملية التعليمية من خلال مراجعة المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين وتنقيح النصوص والمواد المساعدة، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين من كافة نواحيها. وتعكس النتائج الأولية تحسنا في معدل الفتيات المتخرجات من التعليم الأساسي، والثانوي والعالي، وكذلك في مؤشرات الحضور في فصول الدراسة.

كما تحسنت مشاركة المرأة في باراغواي في الانتخابات الشعبية نتيجة تطبيق نظام الحصص في قوائم الأحزاب السياسية، وإن كان ذلك لا يزال غير كاف. ونحن بصدد استكمال دراسة طموحة لدور المرأة في مجال القيادة في باراغواي، تعكس الجوانب الكمية والنوعية لذلك. ويقيم مكتب شؤون المرأة علاقات ديناميكية مستمرة مع الهيئات والمؤسسات الدولية، كما ينسق مع وزارة الخارجية لتحقيق حضور دائم في المحافل الدولية. ويشارك المكتب كذلك في اللجان التنفيذية للمنظمات الإقليمية والدولية الهامة، ويلقى تعاونا في تطوير برامجه، التي يضطلع بها في شفافية وكفاءة.

ويعد تنفيذ منهاج العمل ركيزة داعمة في العديد من تدابيرنا. وكان بدء التنفيذ عملية معرفية هامة لجميع القطاعات المعنية، التابعة للدولة أو للمجتمع المدني على السواء، وانتفعت بنتائجها نساء باراغواي كافة.

ختاما، أود الإشارة إلى أن التطور النوعي لمجتمعاتنا يتطلب استثمارا أكبر للموارد الوطنية والدولية. وأي استثمار يمكن للمجتمع الدولي أن يحققه أفضل من الاستثمار في مجال المرأة على مستوى العالم؟

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونورابل ماثيو وولتر، وزير التنمية المجتمعية وشؤون المرأة في دومينيكا.

**السيد وولتر** (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية): أنقل إليكم تحيات حكومة كومنولث دومينيكا وشعبها.

إنه لشرف وامتياز لي أن تتاح لي فرصة مخاطبة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تنعقد خصيصا لإعادة النظر في وضع المرأة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين. وبصفتي الوزير المسؤول عن تنمية المجتمع المحلي والشؤون المتعلقة بالجنسين في كومنولث دومينيكا، يسرني بصفة خاصة أن أتمكن من المشاركة في أعمال هذه الجمعية العظيمة التي تضم أشخاصا كرّسوا جهودهم لهدف تحقيق الإنصاف، والعدالة، والاحترام للمرأة في جميع أنحاء العالم.

إن اجتماعنا هنا من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، هو في حقيقة الأمر اعتراف بأن الآثار المترتبة على عقود من التمييز ضد المرأة وجعلها ضحية، لا يمكن تصحيحها في خمس سنوات. ونظرا للصعوبة البالغة للمشكلات التي تواجهها المرأة في المجتمع، وتشعب العوامل المستفحلة، تبرز الحاجة إلى الاستعراض الدوري والتركيز الدائم على الالتزام الذي تم التعهد به في بيجين. ويوفر هذا الاجتماع أيضا فرصة لمناقشة وابتكار استراتيجيات جديدة للتعامل مع الآثار المترتبة على التحديات والعراقيل الجديدة المتوقعة للعولمة، وتحرير التجارة، وأعباء الديون المرهقة، والتضاؤل المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية.

والمرأة والفقر من مجالات الاهتمام الحاسمة التي يتناولها منهاج عمل بيجين. وفي كومنولث دومينيكا، كما في أي مكان آخر، وضعت الممارسات الماضية العراقيل في وجه المشاركة المتساوية للمرأة في المنافع الاقتصادية في بلدنا. وكانت حصيلة ذلك وضع المرأة على أدنى درجات السلّم الاقتصادي. وفي إطار محاولتها لتحسين هذا الوضع، شرعت حكومة دومينيكا من خلال مكتبها المعني بشؤون المرأة وغيره من الوكالات، في تنفيذ برنامج يهدف إلى تحسين فرص حصول المرأة على الموارد الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإن مشروع المؤسسات الريفية الدومينيكية، الذي يمول بقروض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الكاريبي، يوجه أموال القروض إلى المزارعات والأسر الفقيرة التي تعولها النساء في المناطق الريفية. وفضلا عن ذلك، تقدّم مبالغ متزايدة من القروض للنساء من قِبل وكالات مثل الفريق المعني بمساعدة المشاريع الخاصة،

ومؤسسة دومينيكا للتنمية الوطنية، ومصرف الزراعة والصناعة والتنمية، ويتم الحصول على هذه الأموال من الاتحاد الأوروبي. كما أن مكتب شؤون المرأة يتصدى لمشكلة الفقر من خلال التدريب على كيفية الحصول على الدخل، ووضع برامج للتدريب على المهارات في مناطق مستهدفة.

وفي قطاع التعليم الرسمي، ما زال الفتيان والفتيات يحصلون على فرص متساوية في التعليم الابتدائي والثانوي. وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن عدد الإناث في مؤسسات التعليم الثانوي يفوق عدد الذكور، وينطبق نفس الشيء على مستوى التعليم الجامعي، حيث تحرص الفتيات على مواصلة دراساتهن في فروع عديدة من التخصصات، سعيا للحصول على أموال المنح والقروض المتاحة.

وفضلا عن ذلك، فإن التعديل الذي أدخل على قانون تسجيل سند الملكية، الذي أصبح نافذا في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، يمثل خطوة على طريق علاج الخلل في تمتع الزوجين بحقوق متساوية في الملكية، الأمر الذي يتيح خطوة إضافية لاستقلال المرأة وتمكينها اقتصاديا.

ومع ذلك، فإن الآثار السلبية الناجمة عن العولمة وتحرير التجارة، تؤدي إلى زيادة الفقر في المجتمع، لا سيما بين النساء، مما يعوق جهودنا على نحو خطير في مجال تضييق الفجوة الاقتصادية بين الجنسين. إن الرفاه الاقتصادي للمرأة في دومينيكا، على سبيل المثال، مهدد بشدة من جراء حكم منظمة التجارة العالمية بشأن الموز، الذي أدى إلى خسارة في الدخل للأسر المعيشية الزراعية والريفية، وهي أدنى قطاعات المجتمع قدرة على تحمل الخسارة في الدخل. ولا يتجلى مقدار خطورة هذه المشكلة إلا عندما ندرك أن المزارع التي تمتلكها النساء ويعمل فيها تمثِّل ٢١ في المائة من قاعدة إنتاج الموز. كما تتضرر النساء مرة أخرى كزوجات لزراع الموز.

ولا بد أن نؤكد على مدى خطورة المشكلة، وإننا نتوجه بالنداء إلى المجتمع الدولي، من خلال هذه الجمعية، لكي يعي الضرر الذي تتعرض له حياة السكان وتطلعاتهم الاقتصادية نتيجة لإجراءات الهيئات الدولية.

إن إعلان ومنهاج عمل بيجين يعلن أن العنف ضد المرأة يشكل عقبة في وجه تحقيق أهداف المساواة، والتنمية والسلم، كما أنه مظهر من مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة. وتبعا لذلك، لا يمكن أن تتحقق المساواة بين الجنسين ما لم يوضع حد لكافة أشكال إساءة المعاملة بين الزوجين.

ولدى التصدي لهذه المشكلة، اعتمد كومنولث دومينيكا نهجا ذا شقين للتعليم والإجراءات التشريعية. فهناك حاجة مسلّم بها لزيادة وعي المجتمع وإدراكه لمدى العنف ضد المرأة والآثار الضارة المترتبة عليه. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، نظم مكتب شؤون المرأة ومنظمات نسائية أخرى حملة لمدة عام واحد للتنديد بالعنف ضد المرأة من خلال عدد من الأنشطة المنظمة، كالمسيرات والندوات، والبرامج الإذاعية، وكذلك من خلال مسلسل تليفزيوني أنتج محليا بعنوان ''دعوة إلى اليقظة''.

وخلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، قام مكتب شؤون المرأة بالتعاون مع إدارة الشؤون القانونية، بتنظيم سلسلة من البرامج، استغرق كل منها ثلاثة أشهر، وقدمت دورات تعليمية في مجالي المرأة والقانون لسكان المجتمعات المحلية في ثماني مناطق من البلد. وقد أثبتت هذه الدورات فائدتها كخبرات معرفية بالنسبة لكافة الأطراف المشاركة. وقد خرج منظمو هذه البرامج بانطباع قوي بلزوم اتخاذ إجراء تشريعي لحماية حقوق المرأة في العلاقات القائمة في ظل القانون العام، ووضع برنامج لتقديم المعونة القانونية يخصص من أجل مساعدة النساء في إنفاذ حقوقهن.

وفي مجال التشريع، زاد قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٨ إلى حد بعيد العقوبات والجزاءات المفروضة على ممارسة سلوك يصفة القانون. ورُفعت سن الموافقة من ١٤ إلى ١٦ سنة. ويجري حاليا النظر في مشروع أحكام قانون للعنف العائلي يهدف إلى التصدي لجميع أشكال سوء المعاملة بين الزوجين وفيما بين أفراد الأسرة، واستعراض هذه الأحكام بصورة مكثفة.

وتشمل الخطة الصحية الوطنية لكومنولث دومينيكا برامج تخص الاحتياجات الصحية للنساء والأطفال، ومنها برنامج يهدف إلى الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز من الأم إلى الطفل، وبرنامج واسع لتنظيم الأسرة.

وقد شاركت المرأة بحرية طوال عقود عديدة في الحياة السياسية في بلدنا. فقدمت إسهامات هامة في حكومتنا ومؤسساتنا السياسية على أعلى المستويات، ونتوقع لها أن تضفي صبغتها المتميزة على النسيج الثقافي والسياسي والاقتصادي لبلدنا. ونحن نسلِّم بأن مهمة إزالة ما تبقى من القيود على تحقيق المساواة بين الجنسين في دومينيكا ما زالت بعيدة عن الاكتمال، ولكننا كأمة ملتزمون بضمان تمتع كافة المواطنين بجميع الحقوق المودعة في دستورنا.

ولكننا نعتقد أنه في هذا السعي الوطني نحو تحقيق المساواة بين الجنسين يجب على الرجال أن يكونوا أكثر مشاركة في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج المتجهة إلى تحقيق هذه الغاية. ونعتقد بصفة جوهرية أن مشاركة الرجال ستساعدهم على اكتساب إحساس أعمق بالمعوقات التي تُجبر النساء على العمل في ظلها في مجتمعنا، وبذلك يصبحون أكثر استعدادا لنصرة قضايا المرأة. وعلى أساس هذا الاعتقاد أحدثت وزارة التنمية المجتمعية وشؤون الجنسين تغييرا في تسمية الوكالة المسؤولة: من ''مكتب شؤون المرأة'' إلى ''مكتب شؤون الجنسين''، لتمكين الرجال والنساء من المشاركة والمسؤولية المتوازيتين في تحقيق أهداف الوكالة، وكخطوة في تهيئة بيئة تمكينية لتنفيذ مراعاة نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية.

وإذ نسعى جاهدين إلى تحقيق اليسير من المنافع لشعبنا، فإنه يجب علينا بالضرورة أن نقبل مشروعية القول بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون المشاركة الكاملة للمرأة وتمكينها بالكامل. إذ ليس تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو الأمر الصواب فحسب؛ وإنما هو في مصلحتنا الوطنية الاجتماعية – الاقتصادية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): عليّ أن أناشد المتكلمين بمراعاة مدة الدقائق السبع المخصصة لبيان كل دولة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة بيلا هيجنا، نائبة وزير العمل والشؤون الاجتماعية في الجمهورية التشيكية.

**السيدة هيجنا** (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية وأن أسهم فيها. والجمهورية التشيكية أيضا من البلدان التي استجابت لاستنتاجات مؤتمر بيجين وسعت منذ انعقاد المؤتمر إلى تحقيق أهدافه.

ونحن في الجمهورية التشيكية مقبلون على نهاية فترة من التغيير الاجتماعي والاقتصادي الجوهري الذي كان ضروريا لتحوّل البلد من النظام الشيوعي إلى مجتمع مدني حر قائم على أساس المبادئ الديمقراطية. وإذ أعيد الآن تنظيم النظام الاقتصادي والاجتماعي بأكمله وأقيمت بصورة ناجحة آليات جديدة، يجب أن نوجه اهتمامنا إلى الطريقة التي تؤدي فيها تلك التغييرات إلى التأثير في تحسين نوعية الحياة. ويجب أيضا أن نأخذ في الحسبان آثار تلك التغييرات على حرية تشكيل العلاقات الهيكلية والمؤسسات في المجتمع

المدني التقليدي، وضمان حقوق الأفراد وممارسة الحريات المدنية.

وبالطبع أصبحت بعض الموضوعات الأخرى ذات الصلة قضايا عامة، مثل مراعاة مبدأ العدالة المدنية، وعدم التمييز، واستحداث فرص جديدة وتعزيز الضمانات التي توفرها الحكومة حاليا لشعبها. وتعالج تلك الاتجاهات في السياسة الحكومية عن طريق تعزيز المتطلبات الأساسية الرسمية للنهوض بالحقوق المدنية، وخصوصا من خلال وضع الشكل النهائي للآليات المؤسسية الداخلية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، وعملية تعزيز مبدأ الحرية المدنية عن طريق تحسين نوعية النظام القانوني القائم. ولكلا هاتين العمليتين تأثير مباشر على المساواة بين الرجل والمرأة، أو مطلب القضاء على التمييز ضد المرأة.

ومؤسسات حقوق الإنسان التقليدية القائمة، التي كانت في الماضي تتألف عمليا من محاكم العدالة فقط، جرى تكميلها مؤخرا بمجلس حكومة الجمهورية التشيكية المعني بحقوق الإنسان ومنصب أمين الحكومة لحقوق الإنسان، الذي يعمل في نفس الوقت بوصفه رئيسا للمجلس. وفيما يتصل بالحكومة فإن للمجلس والأمين معا مركزا استشاريا وأهلية لاتخاذ المبادرات. وإلى جانب المؤسسات الحكومية، يوجد في المجلس تمثيل دائم للجهات المؤثرة الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع المهني.

وهذه الهيئات ذات الأداء الجيد بالفعل تم تعزيزها الآن بمكتب حامي حقوق الإنسان العام، أو أمين المظالم، الذي يضطلع بمهمة مراقبة الطريقة التي تراعي بها السلطات العامة حقوق الإنسان الخاصة بالأفراد، أو ما إذا كانت تراعيها. كما يراقب أمين المظالم التشريعات التي تهدف إلى ضمان الحماية المدنية. ودوره هو المساعدة على معالجة أي خطأ في الإجراءات الإدارية. ويعمل أمين المظالم عادة على أساس الاقتراحات والشكاوى التي ترد من المواطنين، الذين يقدم لهم المشورة الأساسية.

وزيادة الوعي بمبدأ المساواة بين الجنسين والتخلص من الأفكار المتصلبة بشأن أدوار النساء والرجال في المجتمع مهمة نواجهها بصورة دائمة. وكما نعلم جميعا، فهذه المهمة في حد ذاتها مهمة صعبة للغاية. وحل هذه المشكلة في البلدان التي كانت شيوعية في السابق أصبح أكثر تعقيدا بسبب الأثر السلبي لغرض تحرير المرأة – الذي بدأ في الخمسينات وأسفر عن عمالة المرأة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا – ولا يزال سائدا.

ولوقت طويل حقا، تم التعويض على المرأة عن هذه الظروف بالحماية الاصطناعية، والإغاثة الاصطناعية، والفوائد المتصلة برعاية الأطفال. وقد يصبح الانقطاع المفاجئ لتلك الحماية قضية حساسة اجتماعيا رغم أنها من الشؤون المكلِّفة جدا وتقود أصحاب العمل إلى تفضيل طالبي العمل من الذكور. ومن رأينا أن هذه الحالة التي تبدو جامدة يمكن معالجتها بتنفيذ سياسة ثابتة لتكافؤ الفرص لكل من الرجل والمرأة، تتضمن مبدأ المعاملة المتكافئة. وثمة جانب جديد نسبيا، وغير مألوف بالنسبة للجمهورية التشيكية، هو تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين الذي يشجع العدالة لكلا الجنسين، بخلاف مبدأ الحياد الأهلي الذي كان يطبق حتى الآن.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الأهمية الرئيسية للتعاون الدولي في صياغة وتشجيع سياسة وطنية لمجال حساس هو توفير المساواة للرجل والمرأة. وبفضل هذا التعاون، وبمساعدة الصكوك القانونية الدولية، والالتزامات الدولية السارية، كانت الجمهورية التشيكية ناجحة جدا في إيجاد واعتماد أفكار أساسية لسياسة، نأمل بتأثيرها أن نجلب

لأفراد الجنسين ضمانا قويا لتكافؤ التنمية والفرص بما يفي بأمانيهم الحيوية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أدعو السيدة ماريا سيركيجييفا، نائبة وزير العدل في بلغاريا.

**السيدة سيركيجييفا** (بلغاريا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا اليوم، وأن أتقاسم مع المشاركين مثل هذه اللحظة الهامة من جهودنا المشتركة المبذولة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

وينضم وفدي إلى البيان الذي أدلت به وزيرة المساواة في البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي. وهذا هو السبب في أنني أود أن أركِّز أساسا على آخر التطورات في بلغاريا في مجالات المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام.

كان مفهوما على الدوام أنه ينبغي وضع حقوق المرأة ضمن المنظورين الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي الأوسع. وفي فترة السنوات الخمس اللاحقة لبيجين، حققت جمهورية بلغاريا تقدما كبيرا في تنمية المجتمع الأهلي وبناء المؤسسات الديمقراطية. وفي هذه العملية تدرك الحكومة البلغارية أن المساواة بين المرأة والرجل شرط ضروري للديمقراطية وتعترف بأنه لا يمكن وجود ديمقراطية أصيلة بدون تحقيق المساواة بين الجنسين. وهكذا فقد ركّزت الحكومة، جنبا إلى جنب مع العاملين في المجتمع المدني، جهودها المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين على أفعال متوازية معينة في مجالات كثيرة على الصعيدين الوطني والدولي منها: الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، والإصلاحات التشريعية، واعتماد سياسات تراعي نوع الجنس، وصياغة برامج خاصة للفئات الضعيفة من السكان.

وبلغاريا دولة طرف في الصكوك الدولية الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان، وتعلِّق أهمية كبرى على الإعمال الفعال لهذه الصكوك. وفي هذا السياق، نعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة صكا أساسيا، من حيث القضاء على التمييز ضد المرأة في أرجاء العالم. ومن حيث تشجيع وحماية حقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ونحن نشارك في الرأي القائل بأن البروتوكول الاختياري للاتفاقية لا يزوِّد المرأة فقط بالأداة القانونية اللازمة لحماية وتشجيع حقوقها الإنسانية، وإنما أيضا بالإجراءات الملموسة لترجمة هذه الحقوق إلى واقع.

ومن دواعي سروري وفخري أن أبلغ الجمعية العامة بأنني وقّعت منذ يومين، في يوم الثلاثاء ٦ حزيران/يونيه، باسم جمهورية بلغاريا، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهذا تعبير عن قناعتنا الثابتة بأنه ينبغي اتخاذ تدابير عملية وفعالة لتوسيع الإطار القانوني لحماية الحقوق المبينة في الاتفاقية. وتعلِّق بلغاريا أقصى أهمية على الوثائق التي اعتمدها مؤتمر بيجين المعني بالمرأة. وعلى هذا الأساس اعتمد مجلس الوزراء، في عام ١٩٩٦، خطة عمل وطنية ترمي إلى تحقيق المساواة الفعلية في جوانب الحياة العامة.

وفي تنفيذ منهاج عمل بيجين، زادت الحكومة الحالية إلى حد كبير مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وأدمجتها في المستويات العليا للإدارة العامة. وتشكِّل المرأة أكثر من ٦٠ في المائة من الموظفين التنفيذيين بالوزارات وحوالي ٦٠ في المائة من الوظائف العليا في الإدارة الحكومية في بلغاريا. وفي الوقت ذاته، يجري استكشاف طرق ووسائل فعالة لإشراك الرجل أيضا في عملية القضاء على معوقات المساواة عن طريق تغيير هياكل السلطة السائدة والأدوار المبتذلة لنوع الجنس.

وتدعم بلغاريا بالكامل المبدأ الأساسي القائل بأن حقوق المرأة تعد، كما كانت دائما، جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وفي جمهورية بلغاريا، فإن مبادئ المساواة وعدم التمييز مضمونة دستوريا، كما أن جميع أحكام الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان سارية بصورة مباشرة. وأود، في هذا السياق، أن أركِّز على حكم محدد من الدستور البلغاري ينص على أن أحكام الصكوك الدولية المصدّق عليها من جمهورية بلغاريا جزء لا يتجزأ من التشريع الوطني وتكون لها الأولوية على التشريع الوطني، ما لم ينص الأخير على خلاف ذلك.

ولا توجد قيود للحقوق على أساس التمييز بين الجنسين كما لا توجد دوائر أنشطة محجوزة بصورة خالصة لأي من الجنسين. وتتمتع المرأة والرجل بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتساوية. ويضمن القانون الجنائي والمدني والأسري، وكذلك قانون العمل، المساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون، وفرصهم المتساوية في الدفاع عن حقوقهم في المحاكم في حالات انتهاك هذه الحقوق.

ومع ذلك فإن الحكومة والمجتمع المدني في بلدنا كانا دائما حساسين للاحتياجات المحددة للمرأة. ويقوم فريق عامل حكومي دولي، بتعاون وثيق مع منظمات نسائية غير حكومية، لصياغة قانون يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

ويتضمن التشريع الوطني أحكاما محددة فيما يتعلق بالمرأة. ودعوني أقدم مثالين. فقانون المعاشات ينص على إجراء تقاعدي محدد للأمهات اللاتي لديهن أطفال كثيرون. والمثل الثاني هو أن قانون العمل ينص على حقوق خاصة للموظفات تتعلق بإمكاناتهن ووضعهن الفعلي كأمهات، بما في ذلك إجازة والدية مدفوعة لما يصل إلى سنتين وإمكانية حصول الموظفات اللاتي لهن أطفال حتى سن ٦ سنوات على إذن بالعمل في المنزل. وبروح المساواة في الحقوق والمسؤوليات في الأسرة وفي تنشئة الأطفال، يمكن تطبيق الأحكام الأخيرة على الوالدين كليهما.

ولقد ظلت الفئات المستضعفة، وخاصة تلك التي يرجح أن تتعرض لصور متعددة من التمييز، محور اهتمام خاص من الحكومة البلغارية. ومن أحسن الأمثلة على ذلك البرنامج الإطاري الذي اعتمده مجلس الوزراء في عام ١٩٩٩ للمساواة في دمج الروما في المجتمع البلغاري، وهو الذي صيغ بمشاركة نشطة من عدد من منظمات الروما غير الحكومية. ويتضمن البرنامج قسما خاصا عن نساء الروما. ويوجه البرنامج اهتماما خاصا للمساواة في مشاركة نساء الروما في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

ونحن ندرك أن جودة الحلول التشريعية والتدابير العملية لا تكفي لحل المشاكل المتعلقة بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين. فتلك المشاكل عالمية وتتطلب تدابير متضافرة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق عقد اجتماع لفرقة عمل في ٢ حزيران/يونيه برعاية السيدة الأولى في جمهورية بلغاريا، بعنوان ”المبادرة الرائدة لجنوب شرق أوروبا: حوار من أجل العمل“. وتهدف المبادرة على الصعيد الإقليمي، إلى تحديد استراتيجيات التصدي للمشاكل وتحويل الأفكار إلى عمل يومي. وشارك في ذلك الاجتماع الإقليمي مع بلغاريا ممثلون من ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورومانيا وكرواتيا ومقدونيا واليونان. وكان المشاركون مصممين على تعزيز الوفاء بالمبادرات الإقليمية في مجالات العمل الثلاثة لحلف الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وهي: حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية، والاقتصاد والأمن. وسينصب تركيز التدابير المحددة على جهود النساء الرائدات بشأن المشاكل الأساسية التي تواجه المرأة في المنطقة وهي: الفقر، والعنف ضد المرأة، والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات في كل نواحي الحياة.

ولمتابعة هذه المبادرة سيعقد مؤتمر إقليمي ثان عن المرأة في القرن الحادي والعشرين، في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في مقدونيا.

كذلك فالحكومة البلغارية ملتزمة بشدة بزيادة المشاركة في التعاون الدولي والإقليمي الرامي إلى منع الاتجار بالمرأة والبغاء القسري، والقضاء عليهما. وبلغاريا شريكة في برنامج سترادا غير الحكومي لمنع الاتجار بالمرأة في وسط وشرق أوروبا. ويجري الآن في بلغاريا تنفيذ برنامج تدريبي لأفراد الشرطة المتخصصين العاملين في مجال منع العنف ضد المرأة، وحملة استهلتها منظمة الهجرة الدولية لمنع الاتجار بالنساء والفتيات.

ونحن نواجه تحدي ترجمة الإطار القانوني للمساواة بين الجنسين ومنهاج عمل بيجين إلى عمل، رغم أننا ندرك أن تلك ستكون عملية شاقة وطويلة. وإنني لمقتنعة في هذا السياق بأن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين سوف تسهم في جهودنا المشتركة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وأود أن أؤكد للجمعية مجددا التزام بلغاريا بالتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إنريك كانديوتي، وزير خارجية الأرجنتين.

**السيد كانديوتي** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أصبحت قضية المرأة والمساواة بين الجنسين مدرجة الآن على جدول الأعمال الدولي، وتشكل واحدة من القوى التعبوية الهامة من أجل الألفية الجديدة. وهذه الدورة الاستثنائية الهامة قصد بها تعزيز ودعم النهوض بحقوق المرأة بصورة محددة لأنها لا تحظى حتى الآن بالاحترام الكامل. والإنسانية مدينة للمرأة بالاعتراف الشامل، وواضح أن هذا هو وقته.

ومن أولويات حكومة الأرجنتين الجديدة بقيادة الرئيس فرناندو دي لا روا تعزيز الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي عبر العقود القليلة الماضية في مجال حقوق الإنسان؛ والمعاهدات الأساسية في هذا المضمار أدرجت في دستور الأرجنتين في عام ١٩٩٤. ومن بين تلك المعاهدات فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تظل أهم المعالم لوضع أسمى المعايير في بلدنا، مما يعكس سياسة حكومية حقيقية لجميع قطاعات الحياة الوطنية. إن توقيعنا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ على البروتوكول الاختياري للاتفاقية أكد عزم الأرجنتين على حماية حقوق المرأة باستخدام آليات الرصد الدولية.

ولقد أحرز تقدم هام منذ عام ١٩٩٨ في الإطار الإقليمي للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي بترسيخ الاجتماع التخصصي للمرأة الذي أنشئ لصياغة توصيات بشأن قضايا المرأة تقدم إلى البلدان الأعضاء، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية غير الحكومية. وبعد خمسة أعوام من بيجين نحن هنا، يرافقنا كثير من أعضاء المنظمات الأرجنتينية غير الحكومية الذين يمثِّلون كل المصالح والآراء في المجتمع المدني، بغية الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة.

إن موقف حكومة الأرجنتين، الذي تأكد باستمرار في المحافل الدولية، يستلهم القيم الأغلى لكل البشر: الحياة والحرية والكرامة. وتشمل مجالات عملنا في هذا الصدد ما يلي: حماية حياة الإنسان والدفاع عنها منذ الولادة وحتى نهاية العمر؛ وحماية الأسرة باعتبارها نواة المجتمع؛ والاعتراف بحقوق وواجبات الوالدين بالنسبة لتعليم أبنائهما؛ وتأكيد المسؤولية الأساسية للدولة عن بناء مجتمع يزداد ديمقراطية وتسامحا وإنسانية وعدالة.

وفي كل أنحاء العالم يرتكب العنف ضد النساء والفتيات، وهناك مَن يستفيدون من ذلك. والبلدان تجتمع الآن في فيينا لصياغة بروتوكول لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، يكون

مكمِّلا لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن السياسات العامة الداعمة للأسرة، والتي تعزز بها حقوق المجتمع الأساسية وقيمه ويدافع عنها، من أولويات الحكومة الأرجنتينية.

والنهوض بحقوق المرأة يتطلب إيلاء أولوية للتعليم. وقانون التعليم الاتحادي للأرجنتين يقضي بأن على الدولة مسؤولية أولية عن وضع المبادئ التوجيهية للسياسة التعليمية، بما فيها إتاحة الفرص المتساوية الحقيقية لجميع السكان ورفض جميع أشكال التمييز بما في ذلك القائمة على الجنس، والقضاء على جميع أنواع الأشكال النمطية التمييزية في مواد التعليم.

وكرامة الإنسان يعززها الكفاح ضد الفقر، الذي يؤثر على المرأة بالتحديد. وهذا يجعل من الضروري أن يكفل لها الحصول على الائتمان والاستفادة من البنيات الإنتاجية، وأيضا ضمان المسؤولية المشتركة من جانب الرجال عن دعم الأسرة. وهنا لا بد لي أن أذكرأن بلدي اقترح مؤخرا تشريعا ينشئ سجلا للذين لا يقومون بدفع ما عليهم لدعم الأسر ويفرض عقوبات عن ذلك.

نود أن نذكر أيضا موضوعا تعتز به المرأة في العالم كثيرا – التبني. وبينما هذه الدورة لم تنظر فيه، ترى الأرجنتين أن الوقت ملائم لتشجيع النظر فيه حتى يمكن للحكومات أن تقدم، بمشاركة المجتمع، المعلومات وتسهل الإجراءات وتشجع بالتالي على التبني أو على التخلي عن الأبناء للتبني سواء كانوا بنين أو بنات.

والأرجنتين تنهض بمسؤولية المرأة والرجل المشتركة كضمان لتحقيق المساواة التامة بين الجنسين، انطلاقا من مفهوم يكفل مشاركة المرأة الفعالة في المجتمع، وإدراكا للفوارق التي لا تزال تؤثر عليها. وفي هذا الإطار، لدينا تدابير للقيام بعمل إيجابي، مثل قانون الحصة، الذي يفرض على الأحزاب السياسية أن تضمّن ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المرشحات من النساء في القوائم الانتخابية. وفي هذا الخصوص، نلاحظ بارتياح، كما ذكر في إحصائيات الاتحاد البرلماني الدولي، أن وجود المرأة في الهيئات التشريعية في الأرجنتين، سواء على المستوى الاتحادي أو الأقاليمي قد زاد بشكل كبير.

نود أيضا أن نذكر أن الالتزام بكفالة حماية حقوق الإنسان للمرأة، يشمل حقوقها الجنسية والإنجابية كما ينعكس في السياسات التي تنفذها سلطاتنا في شكل تدابير لخفض الوفيات بين الأمهات في فترة النفاس، ولمنع الحمل بين المراهقات ولحماية المرأة أثناء الحمل ورعايتها صحيا، بينما يكفل الحق غير القابل للتصرف في الاختيار الحر المسؤول فيما يتعلق بعدد الأطفال الذين ترغب في أن يكونوا لها ومتى تريدهم، واحترام حقهم في الحياة ومعتقداتهم الشخصية. وهذا كله يتفق مع القيم والفرضيات التي تستلهمها حكومة الأرجنتين.

لقد وضع المجلس الوطني للمرأة، بالتنسيق مع كل السلطات والمنظمات المسؤولة على المستويات الوطنية والأقاليمية والبلدية، مبادئ توجيهية للعمل الحكومي تتجاوز المفاهيم البالية الخاصة بـ ”السياسات الخاصة بالمرأة“ وجعل موضوع المرأة مجالا يحظى باهتمام الدولة. وستكون للمجلس الوطني، بالإضافة إلى التدابير المذكورة آنفا، الأهداف الأساسية التالية: كفالة الوفاء الفعال بالمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان حسب ما ورد في الدستور، ووضع السياسات العامة، من منظور يهتم بالفوارق بين الجنسين، التي تسهم في التغلب على الأشكال المختلفة من التمييز ضد المرأة، والنهوض بالظروف الاجتماعية المناسبة لضمان الممارسة الفعالة لحقوقها؛ وضمان حصول المرأة على الرعاية الصحية الشاملة بشكل تام؛ وتكثيف برامج الوقاية

والبحث والإعلام، واتخاذ مبادرات فعالة لمواجهة الأمراض التي تهددها وتؤثر عليها بشكل خاص مثل مرض الإيدز، والسرطان وسوء التغذية، ومنع الاستغلال الجنسي والتجاري للبنات والأولاد والمراهقين والقضاء عليه؛ وتدريب المرأة غير العاملة على ممارسة أنشطة غير تقليدية، في ظل برنامج العمل الطارئ وبرنامج التدريب التقني والمهني للمرأة ذات الدخل المنخفض؛ ومكافحة العنف ضد المرأة وكفالة وصولها إلى العدالة، امتثالا لاتفاقية ''بيليم دو بارا'' بين البلدان الأمريكية بشأن المعاقبة على العنف ضد المرأة والوقاية منه والقضاء عليه.

إن الوجود المتزايد للمرأة في حياة المجتمع وفي صنع القرارات السياسية سيكون بوضوح أفضل تأكيد ضد العنف الانفرادي أو الجماعي، وضد التعصب، وضد الطائفية وأشكال أخرى عديدة من إساءة المعاملة لطمس تاريخ البشرية.

والأرجنتين تؤيد تأييدا قاطعا منهاج عمل بيجين وتتعهد ببذل قصارى جهودها حتى تسفر هذه الدورة الاستثنائية عن مبادرات والتزامات تؤكد مجددا وتكفل الوفاء بها. علاوة على ذلك، نؤيد التنسيق المناسب بين مختلف منظمات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في موضوع التفرقة بين الجنسين مما يؤدي إلى تحقيق كفاية وفعالية أكبر للعمل الدولي.

إن شعار جمعيتنا، بإبراز المسألة ''المساواة –التنمية – السلام'' يدعونا جميعا إلى المساهمة في بناء عالم خال من ويلات الرجعية والحرب، عالم يكفل حياة تسودها الحرية والأمن والتضامن والعدالة للمرأة ولكل البشر.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فوزي بن عبد المجيد شبكشي، رئيس وفد المملكة العربية السعودية.

**السيد شبكشي** (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لسعادتكم بخالص التهنئة على ترؤسكم لأعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، مؤكدا حرص وفد بلادي على أن تخرج هذه الدورة بنتائج يتطلع إليها المجتمع الدولي في سبيل تعزيز وضع المرأة بشكل يتماشى والفطرة الإنسانية السليمة والدور الذي خلقها الله سبحانه وتعالي من أجله وهيأها له دونما امتهان لكرامتها أو التقليل من قدرها أو التفريط في حق من حقوقها التي شرعتها لها السماء.

نجتمع اليوم من أجل المراجعة الشاملة واستعراض وتقييم منهاج عمل بيجين لغرض تحسس مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الخطأ لتقويمها، آخذين بعين الاعتبار أن لكل مجتمع خصوصياته وقيمه وتراثه الحضاري وما استقر في وجدانه عبر الأجيال المتعاقبة، رغم إدراكنا بأن هناك قيما ذات صبغة عالمية ينبغي أن تسود المجتمعات بشتى صورها وموروثها الحضاري نظرا لأن هذه القيم تتفق والفطرة السليمة التي فطر الله سبحانه الإنسان عليها، ونقصد بهذه القيم قيم الحق والعدل والمساواة دون تمييز قائم على الجنس أو اللون أو المعتقد.

لقد شرّف الله عز وجل مكة المكرمة فجعل فيها بيته العتيق ومهبط الوحي، وفيها بدأت الرسالة الإسلامية التي أوحى بها الخالق عز وجل إلى نبيه صلى الله عليه وسلم الذي بلغ الأمانة، وأدى الرسالة، وعلّم الأمة تعاليم الإسلام وقيمه وأحكامه وشرائعه، ومن أهمها كرامة الإنسان وحقوقه.

وأعز الله المملكة العربية السعودية فجعل قادتها خُداما للحرمين الشريفين، والأمناء على المقدسات الإسلامية، ودعاة للهداية والحق فاحتضنت القرآن الكريم دستورا، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم منهاجا، والتعاليم الإسلامية أسلوبا، والقيم الدينية مبدأ.

وقد أعطى الدين الإسلامي المرأة حقوقها كاملة غير منقوصة إذ قال عز وجل ''ولهن مثل الذي عليهن'' (القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٢٨). وقال الرسول صلى الله عليه وسلم ''إنما النساء شقائق الرجال''. وقد أخذ الدين الإسلامي موقفا متوازنا من المرأة وضمن لها كرامتها وحقوقها في الميراث والتملك والتعليم والمشاركة في إشاعة الفضائل وحراسة المجتمع وحدد مسؤولياتها الكبرى في بناء الأسرة السعيدة نواة المجتمع وخليته الأولى دون أن يحرمها حق المشاركة في الحياة العامة بما يتفق مع خصائصها العضوية والنفسية.

تؤمن المملكة العربية السعودية بأن الأسرة المؤسسة على التزاوج الشرعي بين الرجل والمرأة هي الأساس الأوحد والمؤسسة المهمة من مؤسسات بنية المجتمع المدنية، وأن الرجل والمرأة شريكان في ميادين الحياة على أساس الكفاءة والتكامل المنصف بينهما، وعلى أساس من القيم والمعايير التي تصون كرامة كل منهما. وانطلاقا من هذا المفهوم فقد اهتمت المملكة العربية السعودية بالمرأة نظرا للدور الأساسي الذي تقوم به في بناء الأسرة، فتوجهت خطط التنمية لتقدم للمرأة كل ما من شأنه أن يعلّي من مكانتها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو غير ذلك.

لقد أولت الحكومة السعودية أولوية قصوى للجانب الاجتماعي والثقافي والحضري بغية تحقيق تنمية بشرية متقدمة للمرأة حتى تكون جديرة بالمشاركة الفعالة مع الرجل في شتى مجالات الحياة، حيث أتيحت لها فرص التعليم في مختلف مراحله وفي مجالاته العلمية والأدبية. وقد بلغت نسبة تعليم الفتيات ٩٥ في المائة، وهي نسبة مساوية للرجال. وتقوم الدولة بتأمين المكافآت المالية والسكن المناسب للطالبات بما يتفق ومتطلباتهن الأساسية وأصبحت المبالغ المنصرفة على التعليم تساوي حوالي ربع ميزانية الدولة وهي من أعلى النسب على مستوى العالم كله، وتشكل ٩ في المائة من الناتج القومي.

كما أتيحت لها الفرصة لدخول معترك العمل بما يتلاءم وتكوينها واستعدادها الفطري وبما يصون كرامتها، فتقلدت الوظائف في مختلف قطاعات الدولة وفي ميادين الثقافة والتعليم والطب والتمريض والخدمات الاجتماعية والقيادات الإدارية والأكاديمية. ولتمكين المرأة من القيام بواجباتها ومسؤولياتها سواء على نطاق المجتمع أو في نطاق أسرتها الصغيرة، وفي سبيل زيادة فرص التوظيف أمامها، تسعى الدولة إلى خلق فرص وظيفية، وفتح مجالات عمل أوسع لها. وفي هذا السياق يأتي توجه الدولة حديثا لاعتماد نظام العمل الجزئي في بعض المجالات بمرتب كامل مع تمتعها بكامل الحقوق.

ومع سعي الدولة لتوفير سبل العيش الكريم للمرأة، لم تغفل جانب الرعاية الصحية والاجتماعية للمرأة والفتاة حيث شملتها الرعاية أينما كانت سواء في المدينة أو القرية وذلك ضمن إطار خطط الدولة لتحقيق مبدأ الصحة للجميع كاستراتيجية وطنية لتأمين ودعم التنمية الاجتماعية والذي فاق وبكل المقاييس ما هو عليه الحال في الكثير من المجتمعات. كما كفلت الدولة للمرأة الحياة الكريمة في حال فقدها لعائلها أو عجزها أو عدم قدرتها على العمل من خلال برامج الضمان الاجتماعي التي تعينها على مواجهة ظروف الحياة.

وللمرأة السعودية كامل الحرية في التملك، والبيع، والشراء، والمتاجرة، وامتلاك المؤسسات، وتملك حصص في الشركات، وحمل الأسهم، ويمكنها الاقتراض من صناديق التنمية التي أنشأتها الدولة للحصول على قروض ميسّرة تساعدها على إنشاء أعمال تجارية أو بناء مسكن خاص بها على أن تقوم بتسديد هذه القروض على دفعات ميسّرة ولمدة

خمسة وعشرين عاما بدون فوائد على الإطلاق. يتحقق كل هذا انسجاما مع ما أقرته لها الشريعة الإسلامية بالتمتع بالشخصية القانونية منذ لحظة ميلادها، والذمة المالية المستقلة، شأنها في ذلك شأن الرجل في تحمّل الالتزامات والتمتع بكامل الحقوق بما فيها حقها في الميراث والطلاق متى ما استحالت العشرة الزوجية، وكذلك الحق في الحضانة والنفقة.

أكدت المملكة العربية السعودية على منع التمييز بجميع أشكاله بانضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وحرصت السلطات المختصة في المملكة على أن تتمتع المرأة بالحقوق والواجبات التي نص عليها النظام، كالحق في التعليم، والحق في العمل، وحمايتها من الفقر، إضافة إلى أن الدولة تحمي الحريات للجميع طبقا للشريعة الإسلامية والأنظمة المعمول بها، والعادات المرعية فيها ما لم تكن مخلّة بالنظام العام أو منافية للآداب العامة.

وفي إطار اهتمام المملكة العربية السعودية بقضايا المرأة، فقد ناقش مجلس الشورى مؤخرا اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأقر المجلس في جلسته العادية الحادية والسبعين المنعقدة بتاريخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ التصديق على هذه الاتفاقية.

إننا نعيش في عصر مترابط المصالح، ومتشابك المنافع، والبشرية تتطلع إلى قرن يسوده التعاون البنّاء، والإخاء الإنساني، والاحترام المتبادل، والمساواة العادلة، وهذا يقتضي أن نأخذ في الاعتبار أن تنفيذ الالتزام بالمواثيق والاتفاقات الدولية ينبغي أن يتم في إطار الاحترام الكامل لسيادة الدول وللخصوصيات الوطنية والدينية والثقافية والتاريخية لكل مجتمع. وفي عصر كُثرت فيه المحن، وتفاقمت فيه النزاعات والحروب وذهب ضحيتها الأبرياء وعلى رأسهم المرأة والطفل، لا ملجأ للبشرية إلا الاعتصام بالقيم الإنسانية النبيلة والتمسك بالتعاليم السماوية للتغلب على تسلط الإنسان على أخيه الإنسان، والحد من المفاهيم الخاطئة التي أهانت كرامة المرأة، واستغلتها تجاريا، وأدت إلى تفكك الأسرة وبالتالي المجتمع.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد لي هيونغ شول، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد لي هيونغ شول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئ السيد غوريراب على انتخابه رئيسا للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ”المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“. ويقدر وفد بلادي الجهود التي بذلتها الأمانة العامة لكي تكفل نجاح هذه الدورة الاستثنائية.

ومنذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، أحرزت منجزات هامة من خلال المساعي النشطة لكفالة النهوض بالمرأة. وفي هذا الصدد، فإن تقرير الأمين العام، كما هو وارد في الوثيقة E/CN.6/2000/PC/2 جدير باهتمامنا. وكما يذكر التقرير، ينبغي لهذه الدورة الاستثنائية أن تعطي الأولوية للتدابير العملية المنحى من أجل مواصلة تحقيق أهداف مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي يتضمنها إعلان ومنهاج بيجين.

ويشعر وفدي بالفخر، لأن قضايا المرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تختص بالأولوية القصوى في التقدم الاجتماعي، ولأنه أمكن التوصل إلى حلول مرضية في هذا الشأن من خلال التشريعات وتدابير السياسة العامة ذات الصلة. ولقد كان سن قانون المساواة بين الجنسين، الذي أعلن في عام ١٩٤٧، حدثا تاريخيا ترتبت عليه تغييرات جوهرية، حيث قضى على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

الذي كان سببا أساسيا لكافة المحن والمعاناة التي حلّت بالمرأة في العصور السابقة. وبعد أن توفر لدينا أساس قانوني متين من خلال سن هذا القانون، أصبحت الحقوق المتساوية للمرأة مصونة إلى حد أبعد من خلال تدابير الدولة والسياسات الاجتماعية التي اتخذت وفقا للسياسة الخيِّرة التي أرساها القائد العظيم الرئيس كيم إيل سونغ وينتهجها الجنرال العظيم كيم جونغ إيل.

ويعد الدستور الاشتراكي وقانون الأسرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من التدابير التشريعية الهامة التي تحدد بمزيد من التفصيل مواد القوانين السالفة، حتى يتسنى للنساء، بما لهن من حقوق متساوية مع الرجال، المشاركة بحرية في مختلف الأنشطة في الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وفي بلدي اليوم عدد كبير من النائبات في مجلس الشعب الأعلى، وضابطات في الجيش، وعالمات ومديرات مؤسسات ومزارع. وهن يضطلعن بدور هام في السياسة، والجيش، والاقتصاد والميادين الأخرى، كما يتمتعن بتقدير واحترام في الحياة الاجتماعية. وللمرأة في بلدي حق في إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالكامل لأكثر من ١٥٠ يوما، كما أن المرأة التي هي أم لعدة أطفال تحصل على مزايا إضافية من الدولة. وجدير بالإشادة أن المرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظهر مهارات رائعة في السياسات العامة للدولة، والحياة الاجتماعية والبنيان الاقتصادي في هذه المرحلة التاريخية الهامة التي يمر بها بلدي اليوم، حيث تطبق بنجاح سياسة الجيش أولا التي أرساها الجنرال العظيم كيم جونغ إيل، رئيس هيئة الدفاع الوطني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما عجّل خطى التقدم نحو بناء أمة قوية مرفوعة الكرامة الوطنية في أنحاء العالم.

ويعلِّق وفدي أهمية خاصة على حل مشكلة العنف ضد المرأة، التي استرعي الاهتمام الدولي إليها في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق بالغ إزاء العنف الشديد ضد النساء الضعيفات، نتيجة للآثار السلبية للعولمة، والصراعات المسلحة، والضغوط السياسية، والعقوبات الاقتصادية.

وفي محافل الأمم المتحدة، مثل المؤتمرات المعنية بالمرأة وجهت نداءات بضرورة زيادة الاهتمام بحماية حقوق المرأة، وبخاصة وضع حد للعنف ضد المرأة. ومع ذلك، فإن مما يدعو إلى الأسف أن العنف ضد المرأة لم تستأصل شأفته، كما نشهد حوادث تزيد من قلقنا البالغ في بعض الأحيان. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التصور السياسي الذي يعتبر القضايا المتعلقة بالمرأة وسيلة لتحقيق أهداف لا مبرر لها.

ويدرك العالم تمام الإدراك جريمة اليابان التي ارتكبتها في الماضي، حيث أرغمت العديد من النساء الآسيويات والأوروبيات، ومن بينهن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة وفتاة كورية، على أن يخدمن الجيش الياباني كرقيق جنسي. وتلك جريمة مقيتة ضد البشرية، بمشاركة متعمدة من جانب الحكومة اليابانية والسلطات العسكرية، الأمر الذي كان موضع الإدانة القوية من جانب المجتمع الدولي.

إن إيجاد الحل المناسب لقضية ''نساء المتعة'' هو أحد القضايا الدولية الكبرى في عملية السعي إلى إيجاد تسوية شاملة لقضايا المرأة، وتقديم الاعتذار والتعويض شرطان مسبقان لتحقيق هذا الغرض. إلا أن الإصرار على رفض الاعتذار أو دفع التعويضات عن جرائم ارتكبت في الماضي، ورفض السعي إلى إيجاد حل، ينبغي أن يدان على الصعيد الدولي.

وفي اليابان اليوم، ترتكب مرارا أحداث عنف ضد النساء والفتيات الكوريات المقيمات وتوجّه لهن الإهانات،

لمجرد أنهن كوريات ويرتدين الزي الوطني الكوري. وتمزق ثياب النساء والفتيات الكوريات المقيمات في الشوارع في وضح النهار. ومثل هذا العنف ضد المرأة يثير قلقنا العميق. وبالمثل، يجب أن توقف في الحال جميع أشكال العنف ضد النساء الكوريات التي يرتكبها جنود الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا الجنوبية، والتي تشمل الاغتصاب، والقتل، والسب، وغير ذلك. وما لم تحسم هذه القضايا تماما، فلن تكون للجهود الدولية الرامية لإدانة العنف ضد المرأة ومنعه، بما في ذلك الرق الجنسي في الصراعات المسلحة، أي فعالية على الإطلاق.

إن وفدي يرى أنه يجب ألا يكون هناك أي استثناء في تجريم أي نوع من العنف الذي يرتكب ضد المرأة، وأن يقدم المسؤولين عنه للعدالة، وفقا لذلك. وينبغي للدورة الاستثنائية الحالية إيلاء اهتمام خاص بضمان التعويض المادي والأدبي لضحايا السب والعنف الجنسي المفرط الذي حدث في الماضي.

ويؤكد وفدي مجددا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل انتهاج سياسة حازمة لتعزيز رفاه المرأة وامتيازها، وأنها ستعمل على التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. ومن خلال ذلك، سنسهم في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد لجميع أشكال الإجحاف والغبن ضد المرأة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاك لوي بواسون، رئيس وفد موناكو.

**السيد بواسون** (موناكو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، وبالنيابة عن حكومة إمارة موناكو، أتقدم بالتهنئة إلى السيد غوريراب لانتخابه رئيسا للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وبصفتها نائب الرئيس وعضو المكتب، فإن إمارة موناكو ووفدها على استعداد لدعمه دون تحفظ ومساعدته من أجل النجاح في مهمته السامية.

إن الصورة التي يمكن أن نرسمها للمرأة في عام ٢٠٠٠ تختلف تماما عن تلك التي رسمناها قبل خمس سنوات في بيجين، وتختلف أكثر عن أي صورة أخرى ربما كانت في مخيلتنا خلال المؤتمر العالمي الأول للمرأة المنعقد في مكسيكو سيتي في تموز/يوليه ١٩٧٥.

ولكن هل يعني ذلك أن الأهداف – كل الأهداف – التي حددت، قد تحققت؟ ليس الأمر كذلك، بالتأكيد. فإذا كان التقدم ملحوظا، فلا تزال هناك عراقيل شديدة تحول دون إحراز مزيد من التقدم. ولا تزال المرأة في كثير من الأحيان تواجه الفقر، والضغوط التقليدية والبيئية القوية، وصعوبات الحصول على التعليم والتدريب، ومن ثم على القوة الاقتصادية والسياسية التي تتغير المجتمعات وتحدد تطورها من خلالها.

وإن سلطات موناكو، إدراكا منها لتلك الصعوبات، قد اتخذت من التدابير التشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية ما يدعم الاعتراف بحقوق المرأة التي تعيش، أو تعمل في موناكو. وعلى الصعيد الدولي، تقدم سلطات موناكو الدعم، وبخاصة الدعم المالي، للجمعيات الإنسانية لمساعدتها في العمل من أجل تحسين الأحوال المعيشية للنساء والفتيات الفقيرات في بلدان الجنوب.

ويعرض تقريرنا الوطني بتوسع للمبادرات المتخذة في هذا المجال. وأود هنا أن أذكر بعض هذه المبادرات التي تبدو ذات أهمية، مؤكدا من جديد وبقوة التزامنا بالمبادئ والتوصيات التي اعتمدها المجتمع الدولي قبل خمس سنوات، وتلك التي يتأهب لتأكيدها انطلاقا من تجربة قوية ومثمرة.

ومن التواريخ الهامة في الحياة السياسية في موناكو ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، عندما صدر الدستور

الحالي. ومنحت المادة ٥٣ من هذا الدستور المرأة، عندما تبلغ السن القانونية، حق الانتخاب والترشيح للمجلس المحلي والمجلس الوطني، أي برلمان موناكو.

وهكذا فإن الإمكانية التي أتيحت للمرأة بالوصول إلى السلطة السياسية ستأتي معها بتطور عميق في مواقف وأساليب حياة السكان قاطبة. ولا يزال هذا التطور مستمرا. ومنذ عهد قريب، اقترح المجلس الوطني قرارا، اعتمده البرلمان بالإجماع، طُلب فيه من حكومة الإمارة تعديل بعض أحكام القانون المدني المتعلقة بقانون الأسرة، فدعّم بذلك الحركة الاجتماعية.

وقد كان دور التعليم والتدريب المهني، ولا يزال دورا حاسما. فهما يمكّنان المرأة من المشاركة بأعداد أكبر وبكفاءة وسلطة في مجال صنع القرار على مستوى الحكومة. والسياسة التعليمية، القائمة على مجانية التعليم الأوّلي وإلزاميته، وعدم التمييز في الحصول على التعليم الثانوي العام والمهني، والتدريب المهني، وتيسير التعليم الجامعي، قد آتت أكلها. ويوجد اليوم توزيع أكثر إنصافا للمسؤوليات بين الرجال والنساء في لب مجتمع موناكو.

واليوم تتولى العديد من النساء مناصب سياسية هامة. فعمدة موناكو امرأة. وربع أعضاء المجلس المحلي والمجلس الوطني من النساء. وعلى المستوى الإداري، يسرُّنا أن نعلن أن إدارات هامة مثل الميزانية والخزانة، والتعليم الوطني، والشباب والرياضة، والصحة والرعاية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي والإسكان ترأسها اليوم نساء. وهناك امرأتان مستشارتان في مجلس وزراء الدولة التابع لرئيس الحكومة. وتتقلد العديد من النساء مناصب رئيسية في ثلاث إدارات وزارية. والنساء يمثّلن ٥٢ في المائة من مجموع موظفي الخدمة المدنية، و ٣٥ في المائة منهن مديرات أو رئيسات دوائر. ولذلك فإنهن يرتبطن ارتباطا وثيقا، وعلى أساس يومي، بإعداد السياسات الحكومية وتنفيذها.

وتضطلع النساء أيضا بدور راجح في إطار المجتمع المدني، وخاصة في المؤسسات الخيرية. وهن أيضا نشيطات للغاية في القطاع الخاص. إذ يتولين ٤٦ في المائة من مناصب قطاع الخدمات. كما يشكلن الأغلبية في التجارة، والأنشطة المالية، والصحة والرعاية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالعمالة، فإن للرجال والنساء نفس الحقوق. إذ يتلقون أجورا متطابقة. ومع ذلك تستفيد النساء من تدابير حمائية خاصة؛ فبعض الأنواع الخطيرة من العمل محظورة على النساء. وإلى جانب العطلة الممنوحة قبل الولادة وبعدها، يسمح القانون للأمهات بتعليق عقود عملهن من أجل تربية أطفالهن، وتعطى لهن الأولوية لدى التعيين في العمل من جديد. واللاتي يرغبن في الاستمرار في العمل تتوفر لهن خدمات لرعاية الأطفال. ويمكن أن تقدم إعانات مالية للأمهات الوحيدات أو للاتي يرغبن في تكريس أنفسهن كلية للعناية بأسرهن.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، يسعدنا أن نشير إلى أن هناك عقلية جديدة في موناكو لا بد من أن تقود إلى المزيد من التوازن بين الرجال والنساء، على أساس المساواة الفعلية والاحترام المتبادل والاعتراف بحقوق وقدرات كل فرد. وتحاول حكومة موناكو الإسهام بصورة منتظمة وجوهرية في تحسين أحوال النساء والفتيات المحرومات واللاتي يعشن في صعوبة شديدة. فإلى جانب المدفوعات السنوية في شكل تبرعات لمختلف برامج الأمم المتحدة، تتخذ تلك المساعدة أيضا شكل المساعدة المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية التي لها مقار في موناكو، مثل الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال، وموناكو للمعونة والدعم، وبعثة الطفولة.

ومن ضمن الإنجازات النموذجية التي ترتبط بها العديد من النساء وجود ملاجئ لمساعدة الفتيات المشردات لتفادي الفقر والجنوح والمخدرات والدعارة التي تهددهن؛ ومراكز لحماية الأطفال والأمهات؛ ومراكز لإعادة تعليم النساء المعاقات وإعادة إدماجهن في المجتمع؛ وحلقات عمل للتدريب المهني للفتيات؛ والتعليم الأوّلي المقصور على الفتيات؛ ومستشفيات للولادة؛ ومركز للثقافة الجنسية.

وتستحق المبادرات الطبية أيضا أن يسلط عليها الضوء، مثل تقديم المساعدة للنساء المصابات بالجذام أو الإيدز في العديد من المناطق الأفريقية، والتدريب في مجال الصحة العامة ومكافحة العشا الناتج عن سوء التغذية عند الأطفال. وفي الحالة الأخيرة تتلقى الأمهات الأفريقيات عقار رتينول وفيتامين أ، أو يتعلمن زراعة الخضر الغنية بالفيتامين الضروري لمنع هذا المرض. وهذا البرنامج الدولي، المسمى ''عيون بلا دموع''، تنفِّذه الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وكذلك ''مدرسة الرياح الأربع''، وهي معهد تستفيد منه العديد من الفتيات، ويتلاءم مع طريقة حياة الأطفال المشردين وعملهم.

وختاما، يجب علينا أن نعترف بأنه، للأسف، على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال المساواة بين الرجال والنساء بعيدة عن التحقق. وهذه الدورة، إذ تذكِّر بالقيود التي تواجهها في أغلب الأحيان محاولة إحداث تحسن سريع في الحالة، فإنها تتيح الفرصة لإعادة التأكيد على الأهداف وجعلها ممكنة بالفعل.

وإن سلطات بلدي والعديد من مواطنيّ مقتنعون بأن من الحيوي أن نواصل مساعينا ونسرع بتحويل المجتمعات من خلال المزيد من تعاون النساء الفعال حتى يمكن تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا قبل خمس سنوات بأسرع ما يمكن. ويحدونا الأمل في أن يتحقق المزيد من الانسجام في إطار الجنس البشري؛ بين الرجال والنساء، وأن يسهم في إقامة توازن أكثر انسجاما في العلاقات بين الأمم.

والإعلان الذي اعتمدته المنظمة الفرانكوفونية الدولية في لكسمبرغ، والذي وزِّع بوصفه وثيقة رسمية، يمثل دليلا ومصدرا إلهاميا قيِّما. ونتطلع إلى سماع بيان الوزير أليماتا سلامبيري الذي سيتكلم يوم الجمعة بالنيابة عن الأمين العام للمنظمة الفرانكوفونية السيد بطرس بطرس غالي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة إكا إبراليدزيه، ممثلة جورجيا.

**السيدة إبراليدزيه** (جورجيا) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني غاية السعادة أن أخاطب هذه الدورة وأن أقدم تقريرا عن جهود حكومة جورجيا الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع، في بيجين.

وقد نالت جورجيا استقلالها في عام ١٩٩١ وقضت العقد الماضي في التغلب على الصراعات الداخلية والمشاكل الاقتصادية والمالية. وهي بلد لا يزال في مرحلة الانتقال نحو المجتمع الديمقراطي. وفي عام ١٩٩٥ اعتمدت جورجيا دستورا، كان شعب جورجيا يبغي منه إنشاء نظام اجتماعي ديمقراطي، واقتصاد قائم على السوق، ودولة قائمة على حكم القانون. وإن المتطلبات الأساسية للرجال والنساء، من وجهة النظر الرسمية، هي نفس المتطلبات في جميع النواحي الأساسية في جورجيا.

وبالإضافة إلى إصدار تشريع جديد محايد فيما يتعلق بنوع الجنس، اتخذت حكومة جورجيا عددا من الخطوات الموجهة بالتحديد إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتقدم المرأة.

ففي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، انضمت جورجيا إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام ١٩٩٥ شارك وفد جورجيا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ووقّع منهاج عمل بيجين. وفي ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، أنشأ رئيس جورجيا اللجنة الحكومية المعنية بوضع السياسة الحكومية من أجل النهوض بالمرأة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، اعتمد رئيس جورجيا خطة عمل وطنية لتحسين ظروف المرأة. ومنذ عام ١٩٩٧ يجري في جورجيا تشغيل مشروع مشترك يتعلق بدور المرأة في التنمية وتشرف عليه حكومة جورجيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفيما يتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين، تتمثل أولويات جورجيا في المشاكل المتصلة بالفقر والصراع الداخلي. ويعيش حاليا مائتان وخمسون ألفا من الأشخاص المشردين داخليا من منطقتي أبخازيا وجنوب أوسيتيا في مساكن مؤقتة في أرجاء جورجيا. ويوجد من بينهم ٠٠٠ ١٥٠ امرأة وطفل. وصحة هؤلاء النساء والأطفال في خطر محدق، وقد أعطت الحكومة أولوية عليا لتقديم المساعدة الصحية إلى اللاجئين والمشردين داخليا.

وبناء على التوصيات التي أصدرتها الدورة الحادية والعشرون للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة المعقودة في آب/أغسطس ١٩٩٩، أصدر رئيس جورجيا مرسوما يتعلق بتدابير تعزيز حماية حقوق المرأة في جورجيا. ويحتم المرسوم على مختلف الوزارات العمل نحو القضاء على التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة، والاضطلاع بتحاليل لنوع الجنس في تشريع جورجيا وكتبها المدرسية، وضمان مشاركة المرأة في التفاوض بشأن إيجاد حلول للصراعات في جنوب أوسيتيا وأبخازيا، ووضع برامج خاصة ترمي إلى مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا.

وتم استحداث لجنة معنية بالنهوض بالمرأة، واعتمد الرئيس خطة وطنية لمحاربة مختلف أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، والعنف في أماكن العمل، والعنف العرقي الموجّه ضد المرأة والعنف الإيكولوجي الذي يؤثر على المرأة والطفل.

كما نظرت الحكومة في إنشاء إدارة لقضايا المرأة وخلق وحدات لنوع الجنس داخل الهياكل الحكومية. ومن سوء الطالع أنه لم يحرز تقدم في هذه المبادرات بسبب القيود الحالية في الميزانية.

والهدف الإجمالي لحكومتي هو استحداث مجتمع يكون للمرأة والرجل فيه نفس الحقوق والفرص. وكما وصفت توا، فقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية فيما يتعلق بتقسيم السلطة وإعادة توزيعها بين الرجال والنساء، ولكن واقع انخفاض معدل مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية يدل على أن أدوار المرأة ومشاركتها في عملية صنع القرار غير مُرضية.

وفي الفرع التنفيذي من الحكومة، يوجد حاليا من بين مجموع يبلغ ١٩ وزيرا، وزيرتان هما وزيرتا البيئة والثقافة. وتشغل المرأة نسبة مئوية صغيرة ولكنها متزايدة من مناصب الفرع التنفيذي الأخرى مثل نواب الوزراء والدبلوماسيين.

وفي الفرع التشريعي توجد ٣٤٩ ١ امرأة أصبحن عضوات في السلطات المحلية في الانتخابات المحلية لعام ١٩٩٨، وهي أول انتخابات محلية تعقد في جورجيا المستقلة. ويمثل هذا العدد ١٢,٥ في المائة فقط من المجموع. وتشغل قلة من النساء مناصب عليا في الحكم المحلي.

وفي الانتخابات البرلمانية التي عقدت عام ١٩٩٩، انتخبت ١٧ امرأة من مجموع أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٢٣٥ عضوا، وهذا يمثل ٧,٢ في المائة من الإجمالي.

وانتخبت اثنتان من عضوات البرلمان رئيسات للجان برلمانية هما، لجنة الشؤون الخارجية، ولجنة حقوق الإنسان.

ونفذت إصلاحات جادة في مجال السلطة القضائية في جورجيا خلال السنتين الماضيتين فقط. وبموجب نظام الأهلية الجديد، هناك ٤٠ في المائة من المعينين الجدد من النساء. وانتخب البرلمان في حزيران/يونيه ١٩٩٩ اثنى عشر من قضاة المحكمة العليا الجدد ستة منهم – ٥٠ في المائة – من النساء.

ونعتقد أن من الأمور الحيوية لمجتمعنا تعديل نواحي الخلل هذه، في القطاعين العام والخاص على السواء، بما يمكن من الاستفادة من خبرة وتجربة المرأة. ويوفر هذا المحفل فرصة قيِّمة للتنسيق مع خبرات الحكومات الأخرى التي واجهت هذا التحدي والتعلم منها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى سعادة السيدة تيريسا إفوا أسانغونو، وزيرة إدماج المرأة والشؤون الاجتماعية في غينيا الاستوائية.

**السيدة أسانغونو** (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): باسم وفد جمهورية غينيا الاستوائية، اسمحوا لي في البداية أن أقدِّم للرئيس تهانينا الحارة على انتخابه الباهر.

وإنني ممتنة للفرصة التي أعطيت لي في هذا المحفل للإعراب عن التحيات الحارة لشعب غينيا الاستوائية ورئيسه السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو إلى شعوب جميع بلدان العالم الممثلة هنا، وبخاصة شعب الولايات المتحدة الأمريكية الذي استقبلنا بمثل هذا العطف.

كما أنني ممتنة لفرصة المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لتقديم مساهمتنا في النظر في موضوع ذي أهمية حيوية ”المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين“. ونحن نثني على الأمم المتحدة لمبادرتها بدعوة جميع بلدان العالم تقريبا للتفكير في السياسات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بعد عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. ونود أن نعرب عن تقديرنا للجنة التحضيرية على الجهد الممتاز الذي بذلته في تقريرها.

إن تاريخ التمييز ضد المرأة واستبعادها الاجتماعي تاريخ طويل. والمشكلة في طبيعتها تتعلق بالهيكل أكثر مما تتعلق بالحالة، وعالمية أكثر مما هي محلية، وعامة بقدر أكبر مما هي محددة. ولا يعني ذلك أن أسبابها واحدة في جميع بلداننا.

لقد استمعنا إلى مختلف البيانات الشيِّقة جدا التي أدلي بها هنا. وفي بلدنا لاحظنا أن مشكلة المرأة في المجتمع تتعلق إلى حد كبير بزيادة التصنيف الاجتماعي إلى طبقات حسب نوع الجنس ومجتمعات القرابة الأبوية المحلية. ومن ذلك المنظور يمكننا أن نقول إن التمييز المؤسسي غير موجود في جمهورية غينيا الاستوائية. والموجود هو التمييز الموقفي. ونتيجة لذلك، وبغض النظر عن الإجراءات التشريعية للدولة، تنمو حاليا صيغة وطريقة جديدتان من التهيئة الاجتماعية للفتيات والفتيان.

إن وسائط الاتصال تقدم المعلومات إلى المجتمع وتصوغه. لقد نهضت المدارس والأسر، بوصفها العوامل الأساسية للتهيئة الاجتماعية، بأدوار وسلوكيات للقضاء على العقبات الموجودة في طريق المساواة الكاملة. ومن الجدير بالملاحظة حقا أن تمتع الرجل والمرأة بحقوق الإنسان المتساوية مبدأ قبله ١٧١ بلدا في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣.

وفي هذا الإطار، فإن أهداف السياسات الحكومية لجمهورية غينيا الاستوائية تتمثل في تكافؤ فرص حصول المرأة على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة؛ والفرص المتساوية في المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي؛ والأجر المتساوي عن العمل

المتساوي؛ والحماية المتساوية بموجب القانون؛ وإنهاء التمييز على أساس نوع الجنس؛ والقضاء على العنف ضد المرأة؛ والحقوق المتساوية في جميع ميادين الحياة العامة. ومع ذلك، فإن الجهود التي اضطلعت بها حكومتي لن تكون كافية إذا لم تصحبها تدابير ملموسة على الصعيدين الوطني والدولي.

ويأتي انخفاض معدل قيد الفتيات في التعليم الثانوي نتيجة لارتفاع معدل انقطاعهن عن الدراسة، وهذا بدوره يرجع إلى زيادة تواتر الزيجات المبكرة. ومن العوامل الأخرى لبقاء النساء في حالة فقر عدم وجود إطار دولي للتعاون الإنمائي، وضعف القطاع التطوعي غير الهادف إلى الربح.

ولكن مع هدف إجراء إصلاح هيكلي وتنمية اجتماعية منصفة ونمو اقتصادي عادل، اعتمدت الحكومة استراتيجية اقتصادية متوسطة الأجل للفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١ في مؤتمر اقتصادي وطني عقد في باتا في الفترة من ٨ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وكان الهدف من ذلك المؤتمر هو تعزيز صلاح الحكم والإدارة وتخصيص الموارد لتحسين نوعية المعيشة لشعبنا على أساس عادل ودائم.

وبالمثل، عقدت الحكومة مؤتمرا عن التنمية الريفية والأمن الغذائي. وشملت المبادئ التوجيهية الاستراتيجية المعتمدة في ذلك المؤتمر شتى توصيات مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ ومؤتمر بيجين في عام ١٩٩٥ بقدر ما تتصل بتيسير حصول كل نساء غينيا الاستوائية على خدمات الصحة الإنجابية عالية الجودة والاستفادة من تلك الخدمات وزيادة وعي راسمي السياسات، وتعزيز قضايا الجنسين، بقصد تقليل الفوارق بين الرجل والمرأة.

أما القضايا المتعلقة بالمرأة والتنمية فلها الأولوية لدى حكومة غينيا الاستوائية واستجابة لاحتياجات المرأة أنشأنا وزارة لإدماج المرأة والشؤون الاجتماعية. وينصب تركيز الوزارة الشامل على ما يلي: تشجيع التنمية البشرية من خلال المشاركة وتعزيز المساواة؛ وتنظيم وإدارة وتنسيق وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج والأنشطة من أجل النهوض بالمرأة وحقوق المرأة؛ وتنفيذ استراتيجية للجنسين تشمل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والوصول الكامل والعادل إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك حق الإرث وملكية الأرض وغيرها من العقارات، والائتمان، والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الملائمة. وينعكس وصول المرأة إلى دوائر اتخاذ القرارات في حضور ملحوظ لنساء غينيا الاستوائية في الحكومة والبرلمان والمحكمة العليا وفي المناصب العامة رفيعة المستوى والمناصب الدبلوماسية الخارجية.

ومع ذلك فرغم هذه الجهود لا تزال المرأة تواجه التفاوت في المعاملة وقد اعتمدت حكومتي مؤخرا القانون ١٩٩٩/٦ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي عدل بعض أحكام القانون ١٩٩٩/٢ المنظم لسياسات العمالة الوطنية، وخصص للمرأة ١٥ في المائة من كل وظائف الأعمال في غينيا الاستوائية.

وتتطلب العولمة وعيا وطنيا بالمشاكل والصعوبات التي تواجه البشر جميعا: رجالا ونساء، فتية وفتيات، صغارا وكبارا، من الأفريقيين والآسيويين والأوروبيين. ويجب ألا يكون في العولمة فائزون أو خاسرون. ولدينا اقتناع بأن توحيد المعايير وتنسيق أعمال الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع التطوعي غير الهادف إلى الربح، بما في ذلك الكيانات العامة والخاصة، سوف يمكننا من التغلب على المشاكل التي تؤثر على جميع نساء العالم تقريبا.

ونحن نشكر منظمي هذه الدورة الاستثنائية على دعوتهم الكريمة وعلى المساعدة والتسهيلات التي وفّروها لنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.